الأمم المتحدة

A/C.1/66/PV.12

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٢**

الجمعة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين . . . . . (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نشرع في المناقشة المواضيعية، أود أن أعطي الكلمة للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي.

السيد دوارتي (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): طلب مني الأمين العام أن أبلغ اللجنة الأولى بصدور بيان صحفي مشترك يتعلق بتعيين ميسر لمؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل، وذلك بالنيابة عن الأمين العام وحكومات الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بصفتها الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥. وينص البيان المشترك على ما يلي:

”وفقاً للخطوات العملية التي اتفق عليها الأطراف المشاركون في مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، يسر الأمين العام وحكومات الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بوصفها الدول المشاركة في تقديم القرار بشأن الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ والدولَ الوديعة للمعاهدة، بالتشاور مع دول المنطقة، أن تعلن عن تعيين السيد ياكو لايافا، وكيل وزارة الشؤون الخارجية بجمهورية فنلندا، ميسراً، وتحديد فنلندا حكومةً مضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى“.

وقد طلب الأمين من الميسر أن يحضر إلى نيويورك في أسرع وقت ممكن للشروع في مشاورات حول الأمر.

السيد الكواري (قطر): أود بالنيابة عن المجموعة العربية أن أعرب عن الشكر للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه بشأن مسألة تهم الدول العربية،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ألا وهي عقد مؤتمر لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، وفقاً لخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وتحديداً في الجزء الرابع من توصيات ونتائج المؤتمر المعنون ”الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط“. وأود أيضاً أن أعرب عن الشكر للأمين العام للأمم المتحدة على الجهود التي يبذلها للتوصل إلى توافق على هذه المسألة الهامة، والترتيبات لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢.

لقد كان من ضمن نتائج مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي اتخاذ قرار يتضمن خطوات محددة نحو تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد كان ذلك القرار في حينه شرطاً في التمهيد اللاهائي للمعاهدة، ومن ضمن هذه الخطوات المحددة تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بالتنسيق مع الوديعة ودول المنطقة من أجل تسمية البلد المضيف وكذلك اسم الميسر.

وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة، بالتنسيق مع الدول الوديعة للمعاهدة، وبالتشاور مع الدول العربية، بترشيح فنلندا بترشيح لاستضافة فنلندا لاستضافة مؤتمر عام ٢٠١٢ وبترشيح الميسر الذي سيعهد إليه بمسؤولية التحضير للمؤتمر.

لقد أعربت المجموعة العربية عن موقفها من المؤتمر المذكور في ورقة قام سعادة سفير دولة قطر، بصفته رئيساً للمجموعة العربية، بتسليمها إلى الأمين العام يوم أمس. وأود هنا أن أعيد التأكيد على العناصر التالية للموقف العربي.

ترحب المجموعة العربية بترشيح فنلندا لتكون البلد المضيف لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، فضلاً عن ترشيح السيد ياكو لايافا، من ذلك البلد المضيف، ليكون ميسر المؤتمر. كما تتطلع المجموعة العربية إلى قيام الأمين العام بدوره الهام في عملية التحضير للمؤتمر حسبما كلفه بذلك المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

ترى المجموعة العربية أن نطاق هذا المؤتمر هو جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، شريطة الحفاظ على التقدم بالتوازي، من حيث المضمون والتوقيت، في العملية المؤدية إلى القضاء الكلي والكامل على أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، أي الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، طبقاً للفقرة ٨ من خطة العمل المشار إليها. وبدلاً من أن يكون المؤتمر منتدىً للمناقشات، ينبغي أن يخرج بنتائج ملموسة على طريق تحقيق ذلك الهدف.

تتطلع المجموعة العربية إلى أن يقدم ميسر مؤتمر عام ٢٠١٢ تقريراً موضوعياً إلى اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، وأن يتوصل مؤتمر ٢٠١٢ إلى تحقيق هدفه بحلول المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

وأخيراً، نود التأكيد أيضاً على أهمية اختيار موعد ملائم للمؤتمر لا يتعارض مع المناسبات الدولية الهامة في عام ٢٠١٢.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بالإعلان الذي صدر اليوم عن الأمين العام بان كي – مون باختيار فنلندا لاستضافة مؤتمر عام ٢٠١٢ لمناقشة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ونظم إيصالها. ونرحب أيضاً بإعلان الأمين العام عن انتخاب وكيل وزارة الخارجية، ياكو لايافا، ميسراً للمؤتمر. ونثق ثقة كاملة في فنلندا وفي السفير لايافا.

لقد عملت الولايات المتحدة عن كثب مع الأمين العام وروسيا والمملكة المتحدة. ووافقت الأطراف الفاعلة الداعية لعقد المؤتمر، في مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، على تحديد البلد المضيف والميسر من أجل كفالة نجاح الحدث. وبالطبع، يسعدني إعلان اليوم سعادة بالغة.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الاتحاد الروسي بإعلان اليوم وقرار الأمين العام بأن تستضيف فنلندا مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونرحب أيضاً بتعيين السفير ياكو لايافا ميسراً لعمل المؤتمر.

ونعرب عن امتناننا للدول ولممثليها الذين أعربوا طوال جميع مراحل هذا الجهد عن استعدادهم لقيادة هذا العمل واستضافة المؤتمر.

في الختام، أود أن أعرب عن ارتياحي وتأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن البلدان العربية. وأود أيضا أن أعرب عن استعداد الاتحاد الروسي لتقديم كل مساعدة لممثلي البلدان الصديقة من أجل نجاح هذا المسعى بأكمله ونجاح المؤتمر.

السيد بولارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تود المملكة المتحدة أن تنضم إلى الآخرين في الترحيب بإعلان الأمين العام في وقت سابق اليوم عن تعيين البلد المضيف والميسر لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويسرنا بشكل خاص تعيين الأمين العام لفنلندا لاستضافة المؤتمر. ولدينا ثقة كاملة في أن وكيل وزارة الخارجية الفنلندية، السيد ياكو لايافا، لديه خبرة دبلوماسية واسعة ومؤهل تماما للعمل مع دول الشرق الأوسط بشأن جدول أعمال المؤتمر واختصاصه. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر فنلندا على قبول القيام بهذا الدور ونتمنى لهم التوفيق.

بوصفنا من مقدمي مشروع القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، لا نزال ملتزمين بعقد المؤتمر في عام ٢٠١٢ ونقدم دعمنا الكامل لفنلندا وللسيد لايافا. ولطالما أيدت المملكة المتحدة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونشارك بنشاط في المفاوضات والمشاورات مع المنطقة قبل إعلان اليوم.

ومسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ليست مجرد قضية إقليمية ولكنها قضية دولية، حلها ذو أهمية بالنسبة للاستقرار والأمن في العالم أجمع. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها هدف يمكن تحقيقه وهدف حيوي للسلام والأمن في المنطقة في الأجل الطويل. ولكن ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها، ولا من دون التزام ودعم جميع الدول في المنطقة.

وهذا المؤتمر يمثل خطوة أولى في ما ستكون عملية صعبة. ومع ذلك، نحن متفائلون بأنه، مع الالتزام الكامل لجميع الدول في المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع، سيكون المؤتمر فرصة حقيقية للمنطقة لمناقشة هذه المسألة الهامة جدا وإحراز تقدم بشأنها.

السيدة كيلي (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تود أيرلندا أيضا أن ترحب ترحيبا حارا بإعلان اليوم عن تعيين السفير لايافا ميسرا واختيار فنلندا – بلدكم، يا سيدي – بوصفها الحكومة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢. ونود أن نهنئ السفير لايافا وفنلندا على هذا الإعلان.

ونقدر أيضا العمل الشاق الذي جرى القيام به للوصول إلى هذه المرحلة وعمل الأمين العام والمقدمين الثلاثة لقرار عام ١٩٩٥. وهذا يوم هام في حياة عملية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥.

ولن تدخر أيرلندا وسعا، بالتنسيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي وخارجه، لدعم هذه العملية. ونتمنى لفنلندا والسفير لايافا التوفيق.

السيد لوسينسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): باسم بولندا بصفتها الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، أود أن انضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة زميلتنا الدولة العضو، فنلندا. وأود أن أكرر الترحيب الحار الذي عبرت عنه اليوم الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي البارونة أشتون إزاء إعلان الأمين العام عن اسم الميسر والحكومة المضيفة للمؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وأود أن أعبر عن مدى سعادتنا بعرض فنلندا استضافة مؤتمر عام ٢٠١٢، وكذلك تهنئة وكيل وزارة الخارجية ياكو لايافا على تعيينه في منصب الميسر. ويأتي إعلان الأمين العام اليوم عقب المهمة التي أُسندت إليه وإلى مقدمي مشروع القرار، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I))بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

ولقد كان الاتحاد الأوروبي دائما ملتزما التزاما كاملا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة. وفي أعقاب مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، نظم الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه الماضي حلقة دراسية ناجحة اشتركت فيها جميع الأطراف في المنطقة في بروكسل. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة الدور الذي يقوم به منذ فترة طويلة في معالجة المسألة، ويؤكد للأمين العام وللميسر ياكو لايافا ولحكومة فنلندا دعمه الكامل في العملية.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تولي إيران، بوصفها صاحبة المبادرة في الدعوة إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤، أهمية كبرى لهذه المسألة. ووفد بلدي يحيط علما بإعلان الأمين العام عن تعيين الميسر والبلد المضيف. وسأعرض موقف وفد بلدي بالتفصيل حيال مؤتمر عام ٢٠١٢ المقبل لمعاهدة عدم الانتشار بشأن الشرق الأوسط في المناقشة المواضيعية التي سنجريها حول القضايا الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتلاوة رسالة من رئيسة جمهورية فنلندا، تاريا هالونين.

”تتشرف فنلندا بالقيام بدور البلد المضيف والميسر لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونحن ملتزمون ببذل قصارى جهدنا فيما نبدأ الآن عملنا، شاعرين بالرهبة إزاء التحديات التي تنتظرنا ولكن واثقين من الفهم المشترك لأهمية هذا الهدف الذي طال انتظاره.

”في عام ١٩٩٥، حدد القرار الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الهدف الجريء المتمثل في إنشاء هذه المنطقة. وفتح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ آفاق فرص جديدة للمضي قدما بهذه المسألة، التي تمس أمن المنطقة بأسرها.

”إننا ندرك أن المهمة التي تنتظرنا ليست سهلة. ولكنها هامة جدا. وتداول جميع أصحاب المصلحة وتعاونهم على نحو بناء أمر حيوي.

”آمل أن تأتي بلدان المنطقة معا لهذا الحوار. وإنني مقتنع بأن المشاورات التي أجراها الميسر يمكن أن تكون قاعدة مفيدة.

”أود أن أقدم دعمي الكامل لوكيل الأمين العام جاكو لاجافا، في أدائه لهذه المهمة. وأنا ممتن لتمتع فنلندا بثقة الأمين العام ومقدمي القرار ١٩٩٥، فضلا عن باقي الدول الأعضاء.

”إن وجود منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يمكن أن يشكل إسهاما كبيرا في نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن تحقيق الأمن الإقليمي والعالمي. والآن لدينا مسؤولية مشتركة عن النجاح في هذه المهمة“.

البنود من ٨٧ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في المناقشة المواضيعية المقررة. أولا، أود أن أذكّر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات كان الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم. وقد انتهى الموعد النهائي قبل بضع دقائق، وآمل أن تكون جميع الوفود المهتمة قد تمكنت من الالتزام به. فيما يخص الوفود التي ترغب في أن تصبح من بين المقدمين الإضافيين، فإنه سوف تكون لدى الأمانة العامة قوائم بأسماء مقدمي مشاريع القرارات، متاحة للتوقيع في قاعة المؤتمرات، بعد ظهر هذا اليوم.

سوف نواصل الآن مناقشتنا المواضيعية بشأن مجموعة الأسلحة النووية، بما في ذلك تقديم مشاريع القرارات.

السيد غوميس كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): قبل أداء واجبي نيابة عن أستراليا ونيوزيلندا من خلال الإدلاء ببياننا المشترك، اسمحوا لي أن أشكر أولا صديقنا المميز الممثل السامي للأمين العام، السيد سيرجيو دوارتي، على الأخبار السارة التي تشاطرها معنا، والتعبير أيضا كذلك عن امتناننا لكل من حكومة فنلندا والسفير لاجافا على المسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقهما، والتعبير لهما عن أطيب تمنياتنا بالتوفيق لتأدية هذه المهمة.

سأتكلم الآن نيابة عن صديقي سفيري أستراليا ونيوزيلندا.

(تكلم بالإنكليزية)

إنه لشرف أن أتكلم نيابة عن أستراليا ونيوزيلندا وبلدي المكسيك، و هي البلدان المقدمة لمشروع القرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يجري تقديمه سنويا. إن وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وسائر التفجيرات النووية الأخرى، من شأنه أن يقيد من التطوير والتحسين النوعي للأسلحة النووية، وسوف ينهي تطوير أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية.

لذلك فإن فرض حظر عالمي يمكن التحقق منه، على التجارب النووية، خطوة ضرورية في اتجاه إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وكانت تلك هي الروح التي استرشد بها المجتمع الدولي إلى تصور معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن التحقق منها عالميا وبفعالية وإلى التفاوض بشأنها وإبرامها. اليوم، بعد مرور ١٥ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن أثرها الإيجابي والمتعلق بوضع المعايير، لا جدال فيه. على الرغم من عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ بعد، فإن جميع الدول ١٨٢ الموقعة قد امتنعت عن اختبار المتفجرات النووية.

تلك البلدان التي ظلت خارج المعاهدة، وأجرت تجارب قد تعرضت لتنديد عالمي. إننا نحيط علما بارتياح أن ١٥٥ دولة، بما في ذلك جميع البلدان ذات القدرة النووية في أوروبا وأمريكا اللاتينية، قد صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. و نرحب ترحيبا خاصا بالتصديقات

الأخيرة لغينيا وغانا. إن كل تصديق جديد يشكل إشارة قوية للمجتمع الدولي وللدول التي لم تصدق بعد.

لكن من أجل تحقيق أغراض المعاهدة، ينبغي لها أن تدخل حيز النفاذ، ويجب أن يحدث ذلك من دون أي مزيد من التأخير. وقد تعزز ذلك بقوة في الدعوة الواردة في الإعلان الختامي الذي اعتمده المؤتمر السابع المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والذي اشتركت في رئاسته المكسيك والسويد.

إننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها اندونيسيا والالتزام الذي تعهدت به الولايات المتحدة في سعيها للتصديق على المعاهدة. وإننا نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أو تصدق عليها، وخاصة تلك التي تعد توقيعاتها وتصديقاتها ضرورية لتدخل حيز النفاذ، أن توقع وتصدق على المعاهدة، دون تأخير بغية الوصول إلى دخولها حيز النفاذ.

إننا نرحب ترحيبا حارا بدعم المعاهدة وبدخولها حيز النفاذ، الذي أعرب عنه الأمين العام، ومؤتمر قمة الأمن القومي، و مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، و لسنوات عديدة الجمعية العامة. ونأمل أن يجري التعبير عن ذلك الدعم مرة أخرى، من خلال نظر الجمعية العامة الإيجابي في مشروع قرارنا، خلال هذه الدورة السادسة والستين.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في دورة اللجنة الأولى لهذا العام، تقدم الولايات المتحدة مرة أخرى، قرارها التقليدي بشأن الامتثال لعدم الانتشار، والتزامات واتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح. لقد طلبت الكلمة اليوم لأعرض مشروع القرار (A/C.1/66/L.47) في إطار البند ٩٨ من جدول الأعمال ”نزع السلاح العام الكامل“. و نعتقد أن هذا القرار يمكن أن يسهم بشكل مفيد في إبراز التزام المجتمع الدولي بالعمل معا بغية تعزيز هذا الالتزام.

تم النظر في هذا القرار آخر مرة سنة ٢٠٠٨. في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، أقرت الجمعية العامة في القرار ٥٩/٦٣، من خلال تصويت بأغلبية ساحقة، أهمية الامتثال لعدم الانتشار و الحد من الأسلحة، واتفاقات نزع السلاح وباقي الالتزامات ذات الصلة الملزمة قانونا.

إن كل المقدمين يتفقون على أهمية تعزيز ذلك الامتثال. من وجهة نظر الولايات المتحدة، أذكر على وجه الخصوص أن الرئيس أوباما دعا في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ جميع الدول إلى الامتثال لالتزاماتها ومساءلة الدول الأخرى عن أفعالها. وأكد على وجه التحديد أن القواعد يجب أن تكون ملزمة، ويجب المعاقبة على الانتهاكات، وأن الكلمات يجب أن تعني شيئا.

واليوم بعد مرور أكثر من سنتين، لا تزال مسألة الامتثال ذات أهمية أساسية. ثمة توافق آراء واسع بأن الامتثال للمعاهدات الدولية والمتعددة الأطراف، والاتفاقات وغيرها من الالتزامات والتعهدات التي قطعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنظيم و/أو تخفيض الأسلحة، أمر بالغ الأهمية للسلام والاستقرار الدوليين.

لا شك أن الثقة في الامتثال لهذه المعاهدات والاتفاقات والالتزامات والتعهدات تشكل عنصراً أساسيا في هيكل الأمن الدولي وشرطا لاستمرار إحراز التقدم نحو نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، هناك اعتراف على نطاق واسع بأهمية بناء القدرات الوطنية والإقليمية والدولية للتحقق الفعال من الانتهاكات المتعلقة بالامتثال لالتزامات عدم الانتشار المتعددة الأطراف وإنفاذها بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى سبيل المثال، أود أن أذكر الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (vol.1)) التي تؤكد في إجراءيها ٢٦ و ٢٧ على أهمية معالجة جميع الحالات العالقة بشأن عدم الامتثال لالتزامات الضمانات، وتدعو الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى التعاون التام في تلك الجهود. والهدف الرئيسي وراء تقديم هذا الإجراء مرة أخرى هذا العام هو عكس وتعزيز توافق الآراء الدولي.

وأود أن أعلق باختصار على مشروع القرار الذي تقترحه الولايات المتحدة والمشاركون الآخرون في تقديمه. فهو يرمي إلى تحديث قرار الامتثال الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ مع إجراء تنقيح طفيف عليه. وعلى وجه التحديد، فإن قرار هذا العام سيكفل الحفاظ على هذا الإجراء بوصفه بنداً على جدول أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

ويستند قرار هذا العام أيضا إلى الصيغة الواردة في قرار الامتثال لعام ٢٠٠٢، ٨٦/٥٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء، بغية التأكيد على أهمية التعاون في زيادة الثقة في الامتثال. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى أن الولايات المتحدة والعديد من مقدمي مشروع القرار يواصلون العمل مع الآخرين ومساعدتهم، بما في ذلك من خلال عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والأجهزة المعنية بتنفيذ المعاهدات القائمة، بهدف تمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

وسينوه قرار هذا العام —على غرار القرارات السابقة— بالاعتراف على نطاق واسع في سياق المجتمع الدولي بأثر تحديات عدم الامتثال على السلام والاستقرار الدوليين، وبالدبلوماسية بوصفها أداة لتشجيع عودة الدول التي لم تمتثل بعد إلى الامتثال. وسيشكل اعتماد القرار مثالاً آخر ملموساً على عزم المجتمع الدولي على استخدام الدبلوماسية لتعزيز الامتثال.

ومن شأن مساءلة الدول عن عدم الامتثال لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والاتفاقات والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح أن تعزز الثقة، ليس فقط في نزاهة تلك الاتفاقات والالتزامات، ولكن أيضا في احتمالات إحراز التقدم نحو تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومن ناحية أخرى، فإن الفشل في مساءلة الدول عن أفعالها لا يقوض فقط نزاهة الاتفاقات والالتزامات، بل يقوض أيضا آفاق إحراز التقدم في المستقبل. ويمهد هذا الفشل الطريق أمام الدول الأخرى للمضي في طريق عدم الامتثال على نحو متعمّد، ويقوض سلطة معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة. ومن شأنه أيضا أن يضعف المكاسب التي توقعتها الدول عند التزامها بمثل هذه الاتفاقيات.

ولا تتوهم الولايات المتحدة سهولة المضي قدماً بالامتثال لتلك الالتزامات. فنحن ندرك أن التقدم سيكون بطيئا في بعض الأحيان وأن الانتكاسات ستحدث. وفي كثير من الأحيان لا توجد إجابات سهلة لمسائل عدم الامتثال التي نواجهها. ومع ذلك، فنحن ندرك أن السعي إلى إحراز التقدم معاً في هذه القضية هو السبيل الوحيد الذي يمكّننا من تحقيق النجاح. ونأمل من هذا المنطلق أن تنضم جميع الدول الممثلة هنا إلى دعم مشروع قرار هذا العام بشأن الامتثال. وفي نهاية المطاف فإن دعم الامتثال بواسطة المعاهدات والاتفاقات والالتزامات على أساس طوعي، أمر ينبغي أن نكون قادرين على تأييده جميعاً.

وندعو جميع الدول إلى دعم قرار هذا العام. ولا يزال المجال مفتوحاً أمام من يرغب في الاشتراك في تقديمه، ونأمل في أن يشارك في تقديمه عدد أكبر من الدول بالمقارنة مع تقديمه في المرة الأخيرة. وينبغي للوفود التي لم يطلب إليها بعد

الاشتراك في تقديم مشروع القرار وترغب في ذلك، الاتصال بأي عضو من أعضاء وفد الولايات المتحدة. ونأمل أن نتمكن هذا العام من العودة مرة أخرى إلى اعتماد هذا القرار الهام بتوافق الآراء.

ختاماً، يتطلع وفد بلدنا إلى التعاون الناجح مع الوفود الأخرى على مشروع هذا القرار، فضلا عن التعاون على أعمال أخرى في هذه الدورة.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أستراليا ملتزمة بالهدف الرامي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ولها تاريخ من النشاط العملي والحازم في دعم وتعزيز ذلك الهدف. وقد كرر وزير الخارجية الأسترالي، السيد رود، التزام أستراليا بتحقيق ذلك الهدف في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (أنظر A/66/PV.18).

وتولي أستراليا أهمية للجنة الأولى باعتبارها المحفل الذي يمكن أن نبني فيه الدعم اللازم لاتخاذ خطوات عملية لتعزيز الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وتؤيد أستراليا بقوة، جنباً إلى جنب مع زميلتها نيوزيلندا المشاركة في تقديم مشروع القرار، المكسيك في قيادتها هذا العام للقرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد حظي هذا القرار الهام بدعم قويّ في الجمعية العامة، فضلاً عن تقديمه بشكل مشترك من قبل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية منذ الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

ومع ذلك فإنه إخفاق خطير ألا تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد، على الرغم من مضي ١٥ عاما على فتح باب التوقيع عليها. وندعو تلك الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، وخصوصاً دول المرفق ٢ إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونشجع في غضون ذلك جميع الدول الأعضاء على دعم مشروع القرار هذا.

وتدرك أستراليا جيداً مدى تعقيد وصعوبة تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولدينا جميعاً — نحن الدول التي الملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتلك الدول التي لا تزال لم تلتزم بها بعد – فرصة لمواصلة التحرك نحو تحقيق هذا الهدف، وهي فرصة يجب علينا جميعاً اغتنامها. وليس هناك حل سحري، وعلينا أن نعمل عبر اتباع نهج تدرجي بشكل صارم.

وقد عملت أستراليا بجد ورحبت بشدة بنتيجة توافق الآراء التي توصل إليها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ تحت القيادة الفعالة للغاية للسيدكاباكتولان سفير الفلبين. وكان اعتماد الدول الأطراف في معاهدة عدم االانتشار لخطة العمل بتوافق الآراء، وهي الخطة التي تغطي الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتتناول أيضا المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط إنجازاً كبيراً (أنظر NPT/CONF.2010/50 (Vol.1)) ومع ذلك، فإن خطة العمل – التي هي خريطة الطريق – لن تكون جيدة إلا عند تنفيذها. وقد آن الوقت لبذل المزيد من الجهد في ذلك الصدد.

وتتشجع أستراليا من جانبها للاجتماعات التي عقدتها مؤخرا الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ونتطلع إلى النتائج الإيجابية التي ستتمخض عنها الجهود الفردية والجماعية التي تبذلها هذه الدول في تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل المعتمدة بتوافق الآراء.

وتؤيد استراليا أيضا الجهود التي بذلها الأمين العام بان كي– مون والدول الوديعة بالتشاور مع دول منطقة الشرق الأوسط بشأن عقد مؤتمر العام المقبل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وترحب أستراليا كثيرا بالإعلان في وقت

سابق بعد ظهر اليوم عن تعيين وكيل وزير الخارجية الفنلندي جاكو لاخافا ميسرا للأعمال التحضيرية للمؤتمر، وفنلندا بصفتها البلد المضيف. ونحث جميع الدول ذات الصلة على مواصلة التعاون بشكل بناء في هذا المسعى.

ولكن بطبيعة الحال، فإن تنفيذ خطة العمل ليس مسؤولية تقتصر على عدد محدود من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل هو مسؤولية جميع الدول الأطراف في المعاهدة. وفي حين تتحمل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة بموجب معاهدة عدم الانتشار، تحرص أستراليا على أن تمضي جميع الدول الأطراف في المعاهدة بفكرة المسؤولية الواسعة النطاق هذه عن تنفيذ خطة العمل إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، بما في ذلك عبر النظر في الكيفية التي يمكن أن تدعم بها مساعيها تنفيذ خطة العمل.

وتأخذ أستراليا مسؤولياتها في هذا الصدد على محمل الجد. فعقب تعاوننا في إنشاء اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وعملنا المشترك في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ عقدت أستراليا واليابان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في العام الماضي بهدف التركيز على تنفيذ خطة العمل. وانضمت إلى بلدينا في هذه المبادرة ثماني دول أخرى من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وهي جميعاً بلدان تلتزم بتحقيق هدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، ولديها مؤهلات قوية في مجال عدم الانتشار.

واجتمع وزراء من هذه البلدان مرة أخرى في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ووضحوا في بيانهم – الذي تم تعميمه أثناء انعقاد دورة اللجنة الأولى هذه – الجهود التي المتواصلة التي تبذلها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك الإجراءات المحددة التي تم اتخاذها بشأن تنفيذ خطة العمل. وقد وضعت المبادرة مشروع نموذج للإبلاغ عن نزع السلاح النووي وتبادلته مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بوصفه إسهاماً في المناقشات المستمرة بين هذه الدول بشأن تنفيذ الإجراء ٢١ من خطة العمل.

ووفقاً للإجراءين ٢٨ و ٢٩ من خطة العمل، تعرض الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تبادل الخبرات الجماعية في مجال عقد وتنفيذ البروتوكولات الإضافية. وتنظر المبادرة إلى اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي على أنهما نموذج للتحقق الفعال من التزام الدول بالضمانات.

ووفقا للإجراء ١٣، تواصل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح اغتنام الفرص الدبلوماسية لحث الدول، التي لم توقع و لم تصدق حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وتعمل مبادرة عدم الانتشار من أجل تنفيذ الإجراء ١٥ المتعلق بالتفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وموقف أستراليا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية معروف جيدا. فنحن نعتبر أن التفاوض بشأنها قد تأخر كثيرا. وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية من خلال معاهدة لوقف الإنتاج هو خطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي بصورة لا رجعة فيه. وستزيد معاهدة وقف الإنتاج تشديد الرقابة على المواد الانشطارية وستعزز الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر تسرب المواد الانشطارية إلى ناشري الأسلحة أو الإرهابيين. كما أنها ستكمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومعاهدة الحظر الشامل تعوق الاستحداث النوعي للأسلحة النووية عن طريق حظر التجارب؛ وستفرض معاهدة وقف الإنتاج حدا كميا لكمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في الأسلحة.

وإنه لأمر مخز أن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ حتى الآن مفاوضات حول هذه المعاهدة بعد ١٦ عاما من ولاية شانون.

وفي عام ٢٠١١، اتخذت أستراليا واليابان بادرة عملية لتشجيع عودة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل من خلال تنظيم أنشطة موازية على مستوى الخبراء حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذه الدورة للجنة الأولى، تدعم أستراليا بقوة الجهود التي تبذلها كندا، من خلال مشروع قرارها السنوي المتعلق بالمعاهدة، لإخراج المعاهدة من مأزقها الحالي ونشجع الآخرين على دعم كندا. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لدعم إبرام المعاهدة.

لا تزال أستراليا تشعر بقلق بالغ إزاء الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الكشف عن قدرة سرية لتخصيب اليورانيوم. وسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة أسلحة نووية وتحديها لقرارات مجلس الأمن يشكلان تهديدا كبيرا لاستقرار منطقتنا ولجهود عدم الانتشار التي يبذلها المجتمع الدولي.

وأستراليا تشعر أيضا بمخاوف جدية إزاء الأدلة المتزايدة على الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. فإيران تواصل تحدي قرارات مجلس الأمن الملزمة ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نشجع إيران مرة أخرى على الامتثال لقرارات مجلس الأمن والعمل مع وكالة الطاقة على حل جميع القضايا وعلى أن تثبت بالدليل قاطع النوايا السلمية لبرنامجها النووي.

وأخيرا، وكما أشار العديد من الدول الأعضاء، فقد حدث في الآونة الأخيرة عدد من التطورات الإيجابية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، ومن المهم أن نحاول الاستفادة من الزخم إذا كان لنا بأي حال أن نحقق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فالوقت لم يحن بعد للرضا عن النفس؛ ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وينبغي لنا جميعا أن نركز على الجهود العملية والإيجابية التي تجعلنا نواصل التقدم.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أرحب بإعلان السيد دوارتي بشأن تعيين ميسر للمؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

بالنسبة لشعب بلدي، فإن مسألة الأسلحة النووية ذات أهمية هائلة ولها معنى خاص. ومن خلال احتفالات السلام التذكارية التي تقام في هيروشيما وناغازاكي في آب/أغسطس من كل عام، تتاح لمواطني اليابان الفرصة لإعادة تأكيد إيمانهم القوي بأن المأساة الناجمة عن استعمال الأسلحة النووية يجب ألا تتكرر أبدا. واليابان، باعتبارها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري، تأخذ نزع السلاح النووي على محمل الجد وتشارك – بل ستظل تشارك – في الأنشطة الفنية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن أجل تعزيز نزع السلاح النووي، يتعين ألا نكتفي بالجهود الفردية وأن تبذل جميع الدول أيضا جهودا مشتركة. واستنادا إلى فكرة أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ينبغي أن يتم من خلال خطوات ملموسة وفعالة، قدمت اليابان في هذا العام، إلى جانب أكثر من ٦٠ بلدا مشاركا، مرة أخرى مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي بعنوان ”العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“(A/C.1/66/L.41)، مع بعض التحديثات. ويركز القرار على الإجراءات الموحدة الملموسة والعملية التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونأمل بشدة أن يؤيد عدد أكبر من الدول مشروع القرار في هذا العام.

لقد كان هناك ترحيب عالمي بنجاح مؤتمر العام الماضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى توافق في الآراء حول وثيقة ختامية. ولكن بعد سنة واحدة من ذلك المؤتمر، يجب علينا أن نكون عمليين وأن نركز اهتمامنا بقوة على

التنفيذ المطرد لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قررت اليابان هي وتسع دول أخرى متفقة في الرأي في أيلول/سبتمبر الماضي تدشين مجموعة أقاليمية تسمى مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وبعد الاجتماع الوزاري الثاني في برلين في نيسان/أبريل الماضي، عقد الاجتماع الثالث في نيويورك في الشهر الماضي، حيث اتفقنا جميعا على مواصلة تعزيز تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستواصل اليابان، بالتعاون مع شركائها في مبادرة عدم الانتشار، تقديم إسهام ملموس تحقيقا لهذه الغاية.

ومن أجل تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار، فإن من الأهمية القصوى بمكان أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها. وقد أعادت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التأكيد على التعهد القاطع لتلك الدول بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها ببذل المزيد من الجهود لتخفيض وإزالة جميع أنواع الأسلحة النووية، المنشور منها وغير المنشور.

ولا يقل أهمية عن ذلك تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية، بموجب الإجراء ٥ من خطة العمل، لتعهد إضافي بتسريع وتيرة التقدم في اتخاذ خطوات ملموسة تؤدي إلى نزع السلاح النووي، وهي مدعوة بموجب ذلك الإجراء إلى إبلاغ اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ عن تنفيذها للتعهدات. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالاجتماع الأول الذي عقدته في باريس الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لمتابعة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، والذي سلط الضوء على مسائل هامة بالنسبة لنا مثل الشفافية.

وأطلعت اليابان، بالتعاون مع شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على اقتراح المبادرة إعداد نموذج للإبلاغ وفقا للإجراء ٢١.

ونأمل أن ييسر ذلك الاقتراح جهودها الرامية إلى التوصل إلى اتفاق ملموس بشأن المسألة.

وبينما تنفذ الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أنشطتها، ينبغي للدول غير الأطراف في المعاهدة ألا تبقى على الهامش. واليابان تدعو هذه الدول إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية على وجه السرعة ودون شروط.

إن اليابان تقدر بشدة التصديق على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وبدء نفاذ هذه المعاهدة في شباط/فبراير. وتأمل اليابان بشدة أن يؤدي بدء نفاذ الاتفاق الجديد إلى إحراز تقدم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي يشمل البلدان الأخرى الحائزة لأسلحة نووية. وندعو جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى اتخاذ تدابير لزيادة تقليل مخاطر الإطلاق العارض أو غير المأذون به وضمان إبقاء أسلحتها النووية في أدنى درجات التأهب الممكنة، بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين.

ينبغي تفعيل المعاهدتين الهامتين اللتين تعززان نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية دون مزيد من التأخير.

أولا، يجب أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، باعتبارها جهدا عالميا هاما لنزع السلاح النووي، حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. غير أنه من المخيب للآمال بشدة أن تلك المعاهدة ذات الأهمية الحيوية لا تزال بعيدة عن بلوغ هذا الهدف بعد ١٥ عاما من فتح باب التوقيع عليها. وبالتالي، تحث اليابان جميع البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة، وخصوصا بلدان المرفق ٢، على القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة.

ثانيا، كما ورد في الإجراء ١٥ من الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم الانتشار، يجب علينا أن نشرع فوراً في المفاوضات على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن مقتنعون بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة المنطقية والملحة التالية في سعينا إلى تهيئة الظروف المؤاتية لعالم خال من الأسلحة النووية. لذلك، كان من المؤسف للغاية، أن مؤتمر نزع السلاح، لم يتمكن مرة، خلال دورته لعام ٢٠١١، من الشروع في المفاوضات على هذه المعاهدة. وقد بذلت جهود حثيثة للبدء فورا في المفاوضات لكن لم تظهر أي احتمالات لحدوث ذلك، ويجب علينا الآن أن ننظر بجدية في التدابير العملية التي من شأنها أن تؤدي إلى المفاوضات، ويمكن أن يتفق عليها أصحاب المصلحة المعنيون. في الوقت الحالي، تنظر العديد من الدول في الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها من أجل أن الشروع في المفاوضات. وستدعم اليابان، بوصفها عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، بقوة مشروع القرار الكندي الذي قُدِّم إلى الجمعية العامة هذا العام لكسر هذا الجمود.

من المهم إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حسب الاقتضاء، كما دعا إلى ذلك الإجراء ٩ من الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم الانتشار النووي النهائي على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وفقا للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٩. إن إنشاء مثل هذه المناطق يسهم في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والسلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالمحادثات المكثفة التي أجريت مؤخراً في نيويورك بين الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التصديق على البروتوكول المتعلق بجعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما ندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من أجل عقد مؤتمر العام المقبل بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

إلى جانب المضي قدما بنزع السلاح النووي، يمثل تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية، بما يتماشى مع روح معاهدة عدم الانتشار، شرطاً مهماً لتعزيز السلام والأمن. في هذا السياق، فإن القضايا النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإيران تشكل مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن جميع الأسلحة النووية فورا والبرامج النووية القائمة، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم وأنشطة بناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف، التي تنتهك انتهاكاً واضحاً قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، لا مفر من أن تبدد إيران كل الشكوك التي تساور المجتمع الدولي وأن تكسب ثقته. وتؤكد اليابان على أهمية امتثال إيران الكامل والفوري لواجباتها الدولية. ومن أجل معالجة هذه المسائل معالجة فعالة، من الضروري تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف توطيد نظام عدم الانتشار النووي الدولي والمحافظة عليه. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن عدد الدول التي لديها بروتوكولات إضافية نافذة قد ارتفع من ١٠٢إلى ١١٠ العام الماضي. وتثبت تلك الحقيقة أن اتفاق الضمانات الشاملة، جنبا إلى جنب مع بروتوكول إضافي يستند على البروتوكول الإضافي النموذجي، قد باتا يشكلان المعيار الدولي للضمانات.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إن اليابان ملتزمة التزاما كاملاً بإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. ومع

ذلك، فإن الطريق إلى تلك الوجهة لا يزال طويلا، وثمة الكثير مما لا يزال يتعين علينا عمله. ومن أجل الوصول إلى عالم ينعم بالسلام والأمان من خلال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، ستعمل اليابان بنشاط وستتعاون تعاوناً وثيقاً مع الدول الأعضاء الأخرى، مع العمل في نفس الوقت على بناء الجسور بين البلدان الحائزة وغير الحائزة لأسلحة النووية.

السيد لندل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن استهل بترداد عبارات الترحيب بإعلان فنلندا لتكون البلد المضيف لمؤتمر عام ٢٠١٢، وأن أتقدم بالتهنئة للميسر، وكيل وزارة الخارجية، لا يافا، على تعيينه.

إنني أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن وفدي السويد والمكسيك بصفة بلديهما الدولتين المنسقتين حالياً لعملية المادة الرابعة عشرة، أي ميسري بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح النووي، نود أن نحيل إلى البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد.

يشكل تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية مهمة في عملنا من أجل نزع السلاح النووي. وتقوم المكسيك والسويد معا بدور الدولتين المنسقتين خلال العامين المقبلين لتيسير بدء نفاذ المعاهدة. وقبل أقل من شهر، في ٢٣ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، اشترك وزيرة الشؤون الخارجية المكسيكية، باتريسيا إسبينوثا ووزير خارجية بلدي، كارل بيلت، في رئاسة المؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل حظر التجارب النووية، وهو المؤتمر المعروف أيضا باسم مؤتمر المادة الرابعة عشرة. نود أن نكرر عبارات التقدير التي قيلت في تلك المناسبة عن الدعم القوي الذي يقدمه في هذا المسعى الأمين العام بان كي مون والعمل القيم الذي قامت بها فرنسا والمغرب المنسقتان السابقتان للمادة الرابعة عشرة،، فضلا عن السفير تيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية، وموظفيه.

تتشاطر السويد والمكسيك الدعم الحازم للمعاهدة ودخولها حيز النفاذ، كما تتشاطران اهتماما أوسع بتعزيز هيكل الأمن الدولي. ولطالما دعمنا معاهدة الحظر الشامل باعتبارها الوسيلة التي يمكن من خلالها وضع حد نهائي للتجارب النووية. من شأن المعاهدة أن تحد بشكل كبير من تطوير الأسلحة النووية وتحسينها تحسيناً نوعياً. وإذ تقوم بذلك، فإنها تسهم إسهاماً لا غنى عنه لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. بنفاذ هذه المعاهدة، سوف نخطو خطوة أخرى نحو تحقيق هدف جعل مستقبل خالياً من الأسلحة النووية.

ما فتئ المجتمع الدولي يوافق بأغلبية ساحقة ومتزايدة على وجود حاجة ملحة لأن يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل التجارب النووية. وينبغي أن يبدد الضمان الوارد في الملحق ٢ أي مخاوف محتملة لدى بعض الدول من الالتزام بالمعاهدة، إذ تخشى ألا تلتزم الدول الأخرى بنفس القدر. علاوة على ذلك، لقد أثبت نظام التحقق غير المسبوق فعاليته وأظهر أن المعاهدة، ما إنْ تأخذ مكانها، فسوف تعمل في الواقع على نحو فعال.

في رأينا، أن ثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق دول المرفق ٢ أيضا. ولا يجوز التواكل عند الحاجة إلى العمل. واعتبارا من الآن تحملت ٣٥ من هذه الدول الـ ٤٤ هذه المسؤولية، وصدقت على المعاهدة، بما في ذلك ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية. ذلك أمر يستحق الثناء. وحتى الآن هناك تسع من دول المرفق ٢ لم تختر القيام بذلك. ونحن مقتنعون بأن هذا الأمر سوف يتغير لأنه قد بات واضحا بشكل متزايد ما هي الخيارات المحتملة في المستقبل: عالم يُخشى فيه أن تؤدي فيه التجارب النووية مرة أخرى إلى تأجيج العلاقات الدولية، أو مجتمع عالمي يضع هذه الممارسات الخطيرة وراءه، ويحظرها مرة واحدة وإلى الأبد. بإنفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، نستطيع أن نبني بيئة عالمية أكثر أمنا للجميع.

ويشهد مسار التصديقات المقبلة على معاهدة الحظر الشامل تطورات مستمرة. فقد أعلن اثنان من بلدان المرفق ٢ المتبقية صراحة عن نيتهما المضي قدماً بنشاط في إجراءات التصديق. هذه البادرة القيادية محل ترحيب شديد. فأي تصديقات إضافية، ولا سيما من جانب الدول التي تمتلك أسلحة نووية، يمكن أن تفك العقدة، وتمهّد الطريق لسلسلة من التصديقات. وترغب السويد والمكسيك بشدة في المساهمة في هذا التطور الإيجابي. ونحث جميع الدول المعنية، ولا سيما دول الملحق ٢، على التوقيع والتصديق على المعاهدة بدون تأخير، حتى تصبح جزءا من الإجماع الدولي لوضع حد نهائي للتجارب النووية.

إلى أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، يتعين دعم وقف التجارب النووية، مع الأخذ في الاعتبار أن الوقف الاختياري لا يمكن أن يحل محل الصكوك القانونية. وستواصل السويد والمكسيك السعي إلى بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في هذا الجهد.

السيد فازل (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تميز العام ٢٠١٠، بالنتيجة الإيجابية للمؤتمر الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. واستمر هذا الزخم الإيجابي هذا العام من خلال دخول المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها حيز النفاذ. لكن ذلك، لا يجب أن يجعلنا نتغاضى عن واقع استمرار وجود العديد من التحديات في مجال نزع السلاح النووي.

إن الآلاف من الأسلحة النووية لا تزال منتشرة اليوم وتمثل تهديدا محتملا لبقائنا. ويجري الاحتفاظ بعدد كبير من تلك الأسلحة، بمستويات استنفار قصوى. ولا تزال الترسانات النووية لبعض الدول في ازدياد من الناحية الكمية، وتعزز جميع القوى النووية ترساناتها بشكل نوعي من خلال برامج تحديث. بالإضافة إلى ذلك، لم تشكك أي واحدة من القوى النووية في مفهوم الردع، بينما يمكن أن يثبط التقليل من الأهمية المعطاة لتلك الأسلحة من استمرار الانتشار. أخيرا، فإن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، تبدو عشوائية بدلا من أن تكون منهجية ومنسقة ومتحققا منها. وغالبا ما تمشي يدا في يد مع التخفيضات في الميزانية أو التطورات التكنولوجية، بدلا من أن تكون مبنية على نهج متضافر ورغبة حقيقية في نزع السلاح.

إن الجهود التي بذلت حتى الآن، ليست كافية بشكل واضح للحد من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية والحد من انتشارها. والمطلوب التعهد بالتزام أقوى. إن سويسرا لا تزال مقتنعة بضرورة إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، ربما من خلال إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

من أجل إتاحة المجال لإحراز تقدم حقيقي، يتعين مناقشة المفاهيم التي لا تزال تعطي شرعية للأسلحة النووية اليوم. إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، على غرار الدورة الخامسة والستين للجنة الأولى، أعربا عن قلقهما جراء الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. إن سويسرا مهتمة باستكشاف تداعيات البعد الإنساني بشكل أوثق، وتحديد كيفية تفعيله. وتتمثل إحدى الحجج التي تقدم غالبا من أجل إضفاء الشرعية على الأسلحة النووية في أن الاستقرار الدولي يمكن أن يضعف بدونها. تحتاج جميع الدول، وليس فقط تلك الحائزة للأسلحة النووية، إلى الاشتراك معا في معالجة هذه المسألة، وتحديد كيفية ضمان الأمن في عالم خال من هذه الأسلحة.

من الضروري أيضا إحراز تقدم عملي في المجالات التالية. ويتعين الشروع في بذل الجهود الرامية إلى خفض الترسانات النووية من دون تأخير، وعن طريق شمول جميع الأسلحة النووية الإستراتيجية وغير الإستراتيجية، المنتشرة وغير المنتشرة. وينبغي أن تقترن تلك التخفيضات بالشروع في تنفيذ أنشطة على المستوى المتعدد الأطراف فيما يخص إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية و الضمانات الأمنية السلبية و نزع السلاح النووي. إن افتتاح المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تشمل كلا من الإنتاج المستقبلي، والمخزونات القائمة من المواد الانشطارية، يكتسي أهمية خاصة، لأن من شأن مثل هذا الصك الإسهام في كل من نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن خفض مستوى جاهزية الأسلحة النووية للتشغيل ضروري أيضا. أود أن أشير إلى البيان الذي أدليت به أمس باسم سويسرا و شيلي وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا (انظر A/C.1/66/PV.11). ويجب علينا أيضا أن نضمن أن لا يكون مجمل التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي محل تساؤل. إننا بحاجة إلى تنفيذ وتفعيل مبدأ اللارجعة. وهذا المفهوم غامض ومطروح بشكل سيء اليوم. لذلك فقد اتخذت سويسرا خطوات للنظر في هذه المسألة بمزيد من التعمق، وطلبت إجراء دراستين ستقدمان خلال عقد نشاط مواز سيجري بعد الجلسة العامة، في هذه القاعة من بعد ظهر اليوم.

إن التنفيذ الكامل للإجراءات المتخذة خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، يمثل عنصرا رئيسيا في الجهود التي يتعين الاضطلاع بها. شرعت سويسرا جنبا إلى جنب مع شركائها من ذوي الخبرة، في تنفيذ برنامج لمراقبة تنفيذها، سيجري في إطاره عقد حلقة دراسية لكل واحدة من الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والإجراءات ذات الصلة. وسوف تدرج النتائج التي سيجري التوصل إليها خلال تلك الاجتماعات، في تقرير سيوزع على الدول الأطراف، تحضيرا للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، بغية إثراء المناقشة بشأن تنفيذ خطة العمل.

كما اعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بعض التدابير المحددة، فيما يتعلق بإحداث منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك الدعوة إلى مؤتمر من المزمع عقده في عام ٢٠١٢ بشأن هذه المسألة. وبينما لم تسهل التطورات السياسية الأخيرة بأي حال، من تنظيم مثل ذلك المؤتمر، فقد جعلت منه أيضا مسألة ذات طابع استعجالي أكبر. لذلك فإن سويسرا ترحب باختيار فنلندا بوصفها بلدا مضيفا والسفير لايافا بوصفه ميسرا، وتشكر الأطراف المعنية لما بذلته من جهود.

ينقلنا ذلك إلى موضوع انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل تهديدا رئيسيا للأمن الدولي. للأسف لم تحدث تطورات خلال العام الماضي، جعلت من الممكن تصور إغلاق الملفات المعلقة في هذا المجال، في المستقبل القريب. ترى سويسرا بأن الدبلوماسية تظل السبيل الوحيد لحل تلك المسائل، وتناشد جميع الدول الأعضاء الامتثال للقواعد والمقررات المنطبقة.

يشكل تأمين جميع المواد النووية تحديا رئيسيا آخر. لذا فإننا نرحب باستمرار العملية التي بدأت في عام ٢٠١٠ في مؤتمر قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن العاصمة. وفي رأينا، فإن تحقيق الهدف المعلن سيتطلب إخضاع جميع المواد النووية، بما في ذلك المواد العسكرية للمراقبة. إننا نأمل في إمكانية إحراز تقدم في هذا الصدد، خلال مؤتمر القمة لعام ٢٠١٢ في سول.

يترتب على جميع الدول، سواء الحائزة منها أو غير الحائزة للأسلحة النووية، الإسهام في تأسيس عالم خال من تلك الأسلحة. وتعتزم سويسرا الوفاء بواجبها بشكل كامل في هذا الصدد.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إن وفد بلدي يؤيد تماما البيان الذي أدلى به في وقت سابق، ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

فيما يتعلق بالأسلحة النووية، رحبنا في هذا الوقت من العام الماضي باعتماد الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) للمؤتمر الاستعراضي الثامن لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وعقد قمة الأمن النووي الأولى، اللذين اعتبرا بحق خطوات هامة. في الواقع، ليس ثمة شك في أن العملية جارية لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها، ويمكن أن نضيف إلى ذلك العديد من مبادرات حسن النية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وبالتالي، ومن حيث الجو العام، يمكننا أن نقول إن السياق لا يزال إيجابيا فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

لكن هذا التفاؤل، خف بعض الشيء لأنه لا يزال يتعين على عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف تحقيق بعض النتائج المحددة والجوهرية. ثمة العديد من المهام المتبقية التي لم يبدأ حتى العمل بشأنها. وهذا أمر مقلق للغاية. إن الأمثلة التي استشهدت بها العديد من الوفود خلال المناقشة العامة كافية لتوضيح المهمة المقبلة، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية من كوكبنا.

تؤكد الجزائر من جديد التزامها بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لكونها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن شأن أي نهج انتقائي في تنفيذ بنود معاهدة منع الانتشار إفراغ ذلك الصك من معناه وتبرير موقف المترددين المتبقين سواء بين الذين وقعوا على المعاهدة أم لم يوقعوا عليها بعد. ويجب الحفاظ على التوازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار مهما كلف الأمر في نهاية المطاف. وإذ نفعل ذلك، فإن الوقت قد حان لأن يتم التعامل مع مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار على قدم المساواة. وفي الواقع فإنه ليس مقبولاً أن نقصر جهودنا الرامية إلى نزع السلاح والقضاء على الأسلحة النووية على مكافحة الانتشار الأفقي وحده. فنزع السلاح النووي وعدم الانتشار أمران مترابطان ولا يمكن الفصل بينهما.

وعليه، يشعر وفد بلدي بقلق بالغ من حقيقة أن أيا من التدابير الـ١٣ التي تم التوصل إليها عبر اتفاق مشترك في المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة منع الانتشار النووي المعقود في عام ٢٠٠٠ لم يبدأ تنفيذها بعد. بل لم يجد أي من المقترحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز في المؤتمر الثامن لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ من أجل تحديد جدول زمني لتنفيذ هذه التدابير الـ ١٣ تجاوبا من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وينبغي أن تنفذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بطريقة ملموسة ويمكن التحقق منها لتبديد مخاوف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فهذه الدول لا تزال تشعر بأنها مهددة بسبب عدم وجود صكوك ملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية. وبعد مضي ما يربو عن أربعة عقود على إبرام معاهدة عدم الانتشار، لا تزال النتائج الهزيلة التي شهدناها حتى الآن في مجال نزع السلاح النووي أقل بكثير من توقعاتنا. وتذكّرنا الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ بأن الأسلحة النووية لا تنسجم مع القانون الدولي الإنساني. ومن أجل إزالة التهديد الذي تمثله هذه الأسلحة فإنه يجب أن تصبح معاهدة عدم الانتشار النووي عالمية بحق وأن تدخل

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في نهاية المطاف. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا ندعو الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، وخاصة بلدان الملحق ٢ إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ومن المهم أيضا لمصداقية معاهدة عدم الانتشار أن نحترم أحكام الترتيبات التي تم التوصل إليها بشأن إبرامها، وخاصةً ما يتعلق منها بالحق في استخدام االطاقة النووية للأغراض السلمية لأنه يمثل أكثر من مجرد جزء من تلك الترتيبات. فهو لا شك محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤدي التركيز المتزايد على عدم الانتشار إلى توليد قيود لا تتفق مع روح ولا نص المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي. ويكرر وفد بلدي التزامه بالحق المشروع والثابت لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية.

وينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الاعتبار خطورة مشكلة الإرهاب النووي على محمل الجد. فهناك خطر حقيقي من أن تحصل الجماعات الإرهابية على المواد النووية أو أسلحة الدمار الشامل وتسعى لاستعمالها. وعليه، تشدد الجزائر على أهمية تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال حتى نتمكن من زيادة فعالية التصدي لهذا التهديد. ولهذا السبب ترحب الجزائر بتمديد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

لقد رحبت الجزائر ببدء نفاذ معاهدة بليندابا لعام ٢٠٠٩ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا لأنها تسهم إسهاماً هاماً في تعزيز نظام عدم الانتشار في القارة الأفريقية وفي تعزيز السلام العالمي والأمن الدولي والإقليمي. وتعيد الجزائر دعوتها للدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع وتصدق على ملاحق تلك المعاهدة ذات الصلة بعد، إلى أن تفعل ذلك. ومن المهم أيضا أن تساعد الأمانة التقنية المؤقتة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الهيئات الجديدة المنشأة بموجب نصوص معاهدة بليندابا بغية توسيع قدرة أفريقيا على الاستفادة من التطبيقات المدنية لنظام التحقق الذي أنشأته معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا هي مثال يمكن تمديده، بين أمور أخرى، إلى مناطق أخرى مثل منطقة الشرق الأوسط بهدف الاستجابة لرغبات المجتمع الدولي. وبالتالي، ترحب الجزائر بالإعلان الصادر اليوم عن الأمين العام والدول الثلاث المقدمة لمشروع القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي تم اعتماده في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها، بالتشاور مع دول المنطقة، عن تعيين السيد جاكو لاخافا ميسرا لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفنلندا بوصفها بلداً مضيفاً للمؤتمر، وفقا لخطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وترى الجزائر أن مؤتمر عام ٢٠١٢ سيكون بمشاركة دول المنطقة فرصة مواتية لتحقيق نتائج ملموسة من شأنها تمكين إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

السيدة نايهامر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا، أن أرحب ترحيبا حارا بالإعلان اليوم عن استضافة فنلندا للمؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ووكيل وزير الخارجية جاكو لاخافا ميسرا للمؤتمر. وتدعم النرويج تماماً نجاح ذلك المؤتمر، وتعرب عن استعدادها للإسهام في نجاحه. وقد خصصت تبرعات طوعية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ولمؤسسات الأبحاث العديدة العاملة في هذه المسألة. علاوة على ذلك، ستترأس النرويج منتدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، المقرر عقده في تشرين

الثاني/نوفمبر في فيينا. ونأمل أن يسهم ذلك المنتدى أيضاً في التشجيع على إنشاء المنطقة المنشودة. وقد انضمت أكثر من نصف بلدان العالم طوعاً بالفعل إلى مثل هذه المناطق، الأمر الذي يوضح حقيقة بسيطة مفادها أنه يتم تعزيز الأمن من خلال عدم الحفاظ على هذه الفئة من الأسلحة المدمرة.

وهناك اعتراف على نطاق واسع بأن العواقب الإنسانية لاستعمال السلاح النووي — في حال استعماله – ستكون مروعةً إلى حد لا يمكن فيه تصور اللجوء إلى خيار كهذا. وفي الواقع، فقد ثارت الشكوك على نحو متزايد في جدوى استعمال الأسلحة النووية باعتبارها أدوات عسكرية وسياسية. وفي هذا العام بالذات ذكّرنا حادث محطة فوكوشيما، والهجوم الإرهابي الذي وقع في أوسلو، بعجزنا الأساسي عن التنبؤ بكل الاحتمالات الممكنة.

ومن المشجع جدا أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام الماضي قد أكد من جديد أن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يمثل هدفاً مشتركاً لنا جميعاً. و بلوغه سيعزز أمننا جميعا. وقدم لنا المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في العام الماضي خطة عمل تطلعية تتألف من ٦٤ خطوة تغطي جميع الركائز الثلاث للمعاهدة. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ خطة العمل هذه على نحو كامل.

وترحب النرويج بالتصديق على المعاهدة الجديدة بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتنفيذها، وتتطلع إلى بدء الجولة المقبلة من المفاوضات التي تشمل جميع فئات الأسلحة النووية. ومن دواعي المزيد من سرورنا انعقاد الاجتماع الأخير للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن الوفاء بالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار خطة عمل لمعاهدة عدم الانتشار. ونأمل أن تؤدي هذه العملية إلى تحقيق نتائج ملموسة.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، من المؤسف أننا لم نحرز مزيداً من التقدم في جهودنا المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي، بما في ذلك المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد تكرر تأكيد عدم إحراز ذلك التقدم مرة أخرى في خطة عمل عام ٢٠١٠. وكان واضحاً أننا غير قادرين على الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي. وكانت هناك نداءات متكررة منذ فترة طويلة للتفاوض بشأن التوصل إلى صك ملزم قانونا لتنفيذ أحكام المادة السادسة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وتعترف النرويج بإلزام وضرورة التفاوض بشأن مثل هذا الصك بحسن نية وفقا للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦.

ومع ذلك، فقد شككت النرويج في الدعوة التي وجهها العديد من البلدان للتفاوض على صك من هذا القبيل في مؤتمر نزع السلاح. ينبغي أن تكون الأمور الجوهرية هي التي توجه أساليب عملنا، ويجب ألا نسمح لهياكلنا المؤسسية نفسها بأن تعوقنا. يبين مشروع القرار الذي قدمته أمس النمسا والمكسيك والنرويج أن الخيارات البديلة متاحة بالتأكيد إذا كنا نريد حقا الخروج من المأزق الطويل الأمد. ونتطلع إلى التشاور مع الدول الأعضاء الأخرى في هذا الشأن.

يجب علينا جميعا أن نؤدي دورنا في تنفيذ وتعزيز التزاماتنا بعدم الانتشار. وهذا يشمل التنفيذ الكامل للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك تعميم البروتوكول عالمياً. ويجب أن تكون الوكالة مجهزة تجهيزا كاملا لتنفيذ مهمتها الضرورية المتمثلة في عدم الانتشار. وبالمثل، تظل النرويج مقتنعة بأن للوكالة أيضا دورا هاما تقوم به في التحقق من نزع السلاح النووي.

لقد أعربت النرويج في عدد من المناسبات عن قلقها العميق إزاء تحديات الانتشار المعلقة التي نواجهها، كما ورد

في بياننا العام في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/66/PV.5). من شأن حل هذه المسائل أن يعزز إلى حد كبير نظام عدم الانتشار، وأن ييسر مواصلة نزع السلاح النووي. وتؤيد النرويج أيضا تأييدا تاماً خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة، وتتطلع إلى استعراض التزاماتنا في سيول العام القادم. يجب علينا تأمين جميع المواد النووية من جميع المصادر. يجب علينا أن نواصل جهودنا لوضع ترتيبات تعاونية بشأن إنتاج الوقود النووي للمفاعلات المدنية، ويجب أن نقلل إلى حد كبير من استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في مفاعلات البحوث النووية. الأمن النووي مهم لتحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، إلى جانب أن نزع السلاح النووي يدعم أيضا الجهود التي نبذلها لتعزيز الأمن النووي، سياسيا وعمليا.

لقد أكدت النرويج في عدد من المناسبات أن بدء إنفاذ معاهدة حظر التجارب النووية لمهم لنظام عدم الانتشار ولنزع السلاح النووي على حد سواء. وستواصل النرويج دعم توطيد قاعدة حظر إجراء التجارب وعملية جعلها ملزمة قانونا. نحن بحاجة أيضا إلى أن نكفل أن تكون نظم التحقق لدينا قوية بما يكفي لتوفير الثقة اللازمة في نزاهة كل من عدم الانتشار النووي وعمليات نزع السلاح، على أساس مبادئ إمكانية التحقق، واللارجعة، والشفافية.

تعاونت المملكة المتحدة والنرويج على مستوى الخبراء لعدد من السنوات على استكشاف التحديات التقنية والإجرائية المرتبطة بنظام مستقبلي محتمل للتحقق من نزع السلاح النووي. ويسرني جدا أن المملكة المتحدة، بالشراكة مع النرويج، ستستضيف حلقة عمل في لندن في أوائل كانون الأول/ديسمبر للنظر في الدروس المستفادة حتى الآن من هذه المبادرة المشتركة. من شأن تقاسم تجاربنا والنتائج التي توصلنا إليها مع مجموعة أوسع من البلدان أن يفيد المجتمع الدولي ككل، ويؤكد على المسؤولية المشتركة بين الدول النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء في مجال تعزيز نزع السلاح النووي والتحقق منه.

نحن نتطلع إلى المزيد من المشاورات في اللجنة الأولى تحت القيادة القديرة للرئيس، كما نتطلع إلى أن نرى تقدماً ملموساً في تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار النووي ونحن نمضي صوب دورة الاستعراض المقبلة.

السيدة شيمونغكول (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): تتشاطر تايلند الرؤية المشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية. ولطالما ظللنا نعتقد اعتقادا راسخا أن من مصلحة الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية أن نتكاتف ونعمل معا لتحقيق هدف مشترك، هو القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل. من الواضح أن تطوير وامتلاك أسلحة نووية قد أدى إلى انعدام الأمن والاستقرار. ولطالما أعربت دول العالم عن رغبتها الجماعية في إلغاء هذه الأسلحة. إن العقبات هائلة، لكن تعتقد تايلند أنه إذا أردنا تحقيق هذه الغاية، لا بد من تقليص القيمة الرمزية لحيازة الأسلحة النووية، وإلغائها في نهاية المطاف. ينبغي اعتبار الأسلحة النووية بالأحرى مصدر خطر يهدد وجود البشرية أكثر منها علامة من علامات الدولة العظمى.

تدعو تايلند بشدة الدول الأعضاء، لا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول التي في حيازتها الأسلحة، إلى الوفاء بمسؤوليتها السياسية والقانونية والأخلاقية من أجل تخليص العالم من الأسلحة النووية. ترغب تايلند في التأكيد كذلك على أن الجهود العالمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار يجب أن تحكمها مبادئ الشفافية وإمكانية التحقق وعدم التراجع. ونحن نشعر بالتشجيع لبدء سريان معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا. كما ندعو إلى التنفيذ

الكامل والدقيق لنتائج مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

تنضم تايلند إلى الوفود الأخرى في الترحيب بالإعلان عن فنلندا لتكون البلد المضيف، والسفير جاكو لاجافا، وكيل وزارة الخارجية في فنلندا، ليكون ميسر مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونحث مخلصين جميع الدول المعنية على ضمان نجاح هذا المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمكن السماح به. لضمانات الأمن السلبية أهمية حاسمة في الحد من حوافز انتشار الأسلحة النووية. وتعتقد تايلند اعتقاداً راسخاً بضرورة السعي بنشاط لإبرام اتفاقية عالمية وملزمة قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

لن تتحقق أبداً رؤية عالم خال من الأسلحة النووية ما دامت التجارب النووية مستمرة. يجب حظر مثل هذه الاختبارات لأنها يمكن أن تقوض الأمن الإقليمي والعالمي. وترحب تايلند بالمؤتمر السابع المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، وتؤيد دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. ونعمل أيضا لإكمال العملية الداخلية اللازمة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومما يحظى أيضاً بالاعتراف به دوليا الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات الضمانات والتحقق والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتقف تايلند على أهبة الاستعداد لتعزيز تعاونها مع الوكالة الدولية وتظل تدعم الوكالة في تنفيذ ولايتها بنجاح. وتعتبر تايلند البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات النووية تدبيراً مهماً لبناء الثقة ونظاماً فعالاً للتحقق الدولي. ونعمل بجد لإنهاء عمليتنا الداخلية من أجل أن ننضم إلى البروتوكول الإضافي في أقرب فرصة ممكنة.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق نزع السلاح النووي وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية إذا لم تتم السيطرة بصورة فعالة على المواد الانشطارية. في هذا الصدد، تؤكد تايلند على ضرورة أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح عمله الجوهري في أقرب وقت ممكن وأن يشرع في المفاوضات على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة في أقرب فرصة ممكنة وبطريقة فعالة و شاملة.

الأمن والأمان النوويان من بين أهم الأولويات على جدول الأعمال العالمي. ويشكل الإرهاب النووي سبباً قاهراً لكي تتعاون جميع الدول الأعضاء وتنسق جهودها لمنع هذه الكارثة. وتلتزم تايلند بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية التصدي للتهديد الذي يشكله امتلاك أسلحة الدمار الشامل من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. لقد انضممنا بنشاط للجهود الدولية المبذولة لمعالجة هذه المسألة من خلال إطار عمل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وقمة الأمن النووي.

وفيما يتعلق بالأمان النووي، فقد أثار الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية مخاوف المجتمع الدولي بشأن قضية الأمان النووي. من الضروري تعزيز النظام العالمي للأمان النووي من أجل استعادة ثقة الجمهور في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن تايلاند ترحب بعقد الأمين العام للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين في ٢٢ أيلول/سبتمبر. إننا ملتزمون بالقيام بدورنا لضمان الأمان والأمن النوويين، وعلى أهبة الاستعداد لدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في هذا الصدد، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي.

لا غنى عن الجهود الإقليمية في مجال دعم الجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقد أدت معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا دورا كبيرا في منطقتنا. إن تايلند وزملاءها الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قد استمروا في إجراء مشاورات وثيقة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغية حل المسائل العالقة بين الطرفين. وتأمل الرابطة في أن تتمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من الانضمام إلى بروتوكول المعاهدة قريبا. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الرابطة مرة أخرى مشروع القرار الذي يقدم كل سنتين بشأن المنطقة، لتنظر فيه اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. إننا نطلب دعم المجتمع الدولي، ونأمل في أن يحظى مشروع القرار بتوافق الآراء، وفي أن يتم اعتماده بدون تصويت.

لأن الأمن والأمان والضمانات النووية مهمة كلها لإحداث الثقة مان داخل المنطقة، اقترحت تايلند على زملائها الأعضاء في الرابطة فكرة إنشاء شبكة غير رسمية بين الهيئات التنظيمية النووية أو السلطات المعنية في المنطقة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وكذلك لتعزيز القدرات التنظيمية لضمان الاستخدامات السلمية والأمنية والآمنة للطاقة النووية في المنطقة. وكانت استجابة زملائنا في الرابطة إيجابية للغاية. إن تايلند ستواصل مناقشة هذه المسألة معهم، لأجل بحث إمكانية وخيارات متابعة هذه المبادرة بجدية.

في الختام، تايلند مقتنعة أن الاتفاقات المتعددة الأطراف والتعاون أمور أساسية لبلوغ الأهداف المشتركة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. إن تايلاند على أهبة الاستعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء، و ستواصل الاضطلاع بدور مسؤول وتقديم إسهامات بناءة في هذا الصدد.

السيد فان دن إجسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شهدنا في العام الماضي تقدما كبيرا في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وجرى خلال المؤتمر الاستعراضي التوصل للمرة الأولى خلال سنوات لتوافق في الآراء بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأدى ذلك إلى اعتماد خطة عمل جديدة وجريئة. وكما قال الأمين العام بان كي – مون، في مؤتمر ٢٠١٠ ”لا يزال العالم يعيش في ظل الأسلحة النووية“. فهي لا تزال قائمة. ونحن بحاجة الآن إلى الاستمرار بروح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وإلى التخلص من ذلك الظل.

وسوف تواصل هولندا تقديم مقترحات عملية ومبتكرة لتنفيذ خطة عمل ٢٠١٠. لقد كانت المسائل المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وستظل دائما حجر الزاوية فيما يخص السياسة الخارجية الهولندية، التي تشكل فيها معاهدة عدم الانتشارأساسا وخطة العمل خارطة الطريق لدينا، في اتجاه المؤتمر الاستعراضي القادم المقرر عقده سنة ٢٠١٥. ويشكل ذلك جزءا مهما من التزامنا بتعزيز الأمن والقانون الدوليين. بالنسبة لنا، فإن عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، كلها وجوه لعملة واحدة. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، والركيزة الأساسية للسعي من أجل نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة منها، وعنصرا هاما في مجال مواصلة تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي ضوء مخاطر الانتشار الحالية، فإننا مقتنعون بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ جوهرية الآن أكثر من أي وقت مضى. ويتعين علينا الحفاظ على سلطتها وسلامتها وتعزيزهما.

إن هولندا بلد عضو في فريق الـ ١٠ بلدان الذي أطلق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، التي تربط بين تلك المسائل. واقتنع الفريق بحاجتنا إلى التركيز على التنفيذ العملي

لخطة العمل الخاصة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وخلال الاجتماعين الوزاريين لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، اللذين عقدا في برلين ونيويورك هذه السنة، قررنا الضغط من أجل تحقيق المزيد من الشفافية بشأن الطريقة التي تقدم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية تقاريرها بخصوص نزع السلاح وتحديد الأسلحة وجهود عدم الانتشار. في الوقت نفسه، كثفنا جهودنا من أجل التطبيق العالمي للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك أمر حيوي لضمان أن تظل الأنشطة النووية سلمية. بالنسبة لنا، فإن مزيجا من اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي يشكلان المعيار الحالي للتحقق.

إن هولندا تدعم الضمانات على أساس ثنائي من خلال برنامج دعم الدول الأعضاء في منظمتنا، وأعلن قبل أسابيع قليلة فقط الوزير روزنتال عن تبرع قدره ١٠٠٠٠٠ يورو لدعم جهود الوكالة الرامية إلى إضفاء الصبغة العالمية على البروتوكول الإضافي. جنبا إلى جنب مع بلدان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، فإننا نعمل حاليا بشأن تقديم المزيد من المقترحات المبتكرة والعملية لأجل تنفيذ خطة العمل.

بغية النهوض بالجدول العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، تؤمن هولندا أنه من الأهمية بمكان أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن السبيل الواجب إتباعه، للتغلب على الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح، الذي حال دون شروعنا في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد تأخر الشروع في تلك المفاوضات كثيرا. إن هولندا تريد أن تتحرك إلى الأمام، ويفضل أن يتم ذلك في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولكنها على استعداد لسلوك طرق بديلة. وهولندا مستعدة لإعطاء فرصة أخرى لمؤتمر نزع السلاح للاتفاق على برنامج العمل وتنفيذه، لكن فقط إذا تم إجراء عمل تحضيري في الوقت نفسه بشأن البدائل، بالتوازي وحدد موعد نهائي واضح. هذا هو السبب في تقديم هولندا، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا وسويسرا، للتو مشروع قرار بشأن عملية الاجتماعات الرفيعة المستوى. إن هولندا تدعم بقوة أيضا مشروع القرار الكندي بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

تلتزم هولندا بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، و بتعزيز دخولها المبكر حيز النفاذ. إننا ندرك الفوائد الأمنية والمدنية لنظام التحقق في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك نظام الرصد الدولي، ونرى أنه ينبغي استكشاف نطاق توسيع الاستخدام المدني لنظام الرصد في مجالات أخرى مثل الإنذار المبكر و مواجهة الطوارئ. وسنواصل، جنبا إلى جنب مع باقي دول مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، الاستفادة من الفرص الدبلوماسية لحث الدول على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتصديق عليها.

إن هولندا لا تزال ملتزمة بضمان أفضل شروط الأمن و الأمان وعدم الانتشار، بالنسبة للبلدان الراغبة في تطوير قدراتها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بطريقة مسؤولة. ولا يمكن المغالاة مهما قلنا في التأكيد على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تعزيز عدم الانتشار النووي وضمان الأمن والأمان النووي، والنهوض بالتكنولوجيا النووية لما فيه فائدة الجميع. لذا، من الأهمية بمكان أن تكون الوكالة مجهزة بالموارد المطلوبة بغية ضمان أن تكون لديها السلطة والخبرة والموارد المطلوبة للوفاء بولايتها. إننا نرحب في هذا الصدد، بالاتفاق على الميزانية الجديدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. و نرحب أيضا باعتماد الإستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل، خلال العام الماضي، التي تعالج بقوة التحديات والأولويات، والتي تتضمن التزاما واضحا بالاضطلاع بمهام الوكالة بفعالية خلال السنوات القادمة.

إننا نؤيد الدعوة الدولية لزيادة أمان محطات الطاقة النووية لأعلى مستوى، وتعزيز تدابير الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، ونرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأمان والأمن النوويين، الذي عقده الأمين العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر. إن هولندا تشير أيضا إلى أهمية العمل الذي أجري بشأن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي.

لا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديات كبرى تتعلق بانتشار الأسلحة النووية، وخاصة من جمهورية إيران الإسلامية وسوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. علينا أن نكون متحدين للوقوف ضد تلك التحديات، واتخاذ إجراءات حازمة لمواجهتها. لقد أحطنا علما بقلق بالغ بالتقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (أنظر A/66/95)، مما يؤكد أن جمهورية إيران الإسلامية مستمرة، في انتهاك لالتزاماتها، في توسيع أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، بما في ذلك من خلال زيادة قدرتها على تخصيب اليورانيوم حتى نسبة ٢٠ في المائة. وتفاقم قلق الوكالة بشأن احتمال وجود أنشطة غير معلنة ماضية أو جارية متصلة بالميدان النووي في إيران تشارك فيها هيئات ذات علاقة بالمجال العسكري، بما في ذلك أنشطة متصلة بتطوير شحنة متفجرة نووية لصاروخ، علماً بأن الوكالة لا تزال تتلقى معلومات جديدة بشأن هذه الأنشطة. تواصل إيران عدم التعاون بما فيه الكفاية من أجل تمكين الوكالة من تقديم ضمانات موثوقة، حول عدم وجود مواد نووية وأنشطة غير معلن عنها في إيران، ومن ثم الاستنتاج بأن مجمل المواد النووية في إيران مسخرة للأنشطة السلمية. إننا نحث إيران على معالجة جميع الشواغل القائمة للوكالة، والاستجابة بشكل إيجابي ومن خلال إجراءات ملموسة لطلب الوكالة منها الالتزام وإتاحة الوصول الفوري للمواقع وللأجهزة والوثائق والأشخاص المعنيين.

إن هولندا لا تزال يساورها قلق بالغ جراء البرنامج النووي الإيراني. يجب على إيران أن توقف جميع أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم والمشاريع المتصلة بالماء الثقيل بما في ذلك الأبحاث والتطوير، والتنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الخاص بها، وإنفاذ البروتوكول الإضافي والتعاون بالكامل مع الوكالة، بغية توضيح جميع المسائل العالقة، خصوصا تلك الواردة في تقرير الوكالة الأخير، التي تسبب قلقا متزايدا بشأن احتمال وجود أبعاد عسكرية لبرنامجها النووي.

يجب على إيران الامتثال لالتزاماتها الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتدعم هولندا الجهود التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع ممثلي ألمانيا والاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لإشراك إيران في عملية دبلوماسية مجدية. ولا يزال يتمثل الهدف الرئيسي في دخول إيران في محادثات مجدية دون شروط مسبقة. ولا يزال باب الحوار مفتوحا، وندعو إيران إلى الدخول في محادثات من هذا القبيل بهدف التوصل إلى تسوية عبر التفاوض.

وتشعر هولندا بقلق بالغ من عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق ضماناتها. ورحبت هولندا بالقرار الذي اعتمده مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيه بشأن إبلاغ مجلس الأمن بتلك المسألة. وتحث هولندا سوريا على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية من أجل حل جميع المسائل المعلقة والامتثال لاتفاق ضماناتها وإنفاذ البروتوكول الإضافي للاتفاق في أسرع وقت ممكن.

وتعرب هولندا مجددا عن قلقها العميق بشأن القرار الذي اتخذته حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف التعاون مع الوكالة الدولية في جميع المجالات. ولا تزال هولندا قلقة للغاية من الكشف عن برنامج لتخصيب اليورانيوم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهذه

الأنشطة تمثل انتهاكا آخر للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب عليها أن تمتثل دون تأخير لجميع التزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية ذات الصلة، وإبداء استعدادها لتنفيذ الالتزامات السابقة عبر إجراءات ملموسة من شأنها أن تخلق بيئة مواتية لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي بطريقة يمكن التحقق منها في شبه الجزيرة الكورية.

تؤيد هولندا عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. وعليه، فإننا نرحب ترحيبا حاراً بالإعلان في وقت مبكر في هذه الدورة عن تعيين وكيل وزير الخارجية لايافا بوصفه ميسراً وفنلندا بوصفها بلداً مضيفاً للمؤتمر. ونتقدم بتهانينا لوكيل وزير الخارجية لايافا، ولحكومة فنلندا ونتمنى لهما كل التوفيق. وإلى حين انعقاد ذلك المؤتمر فإننا مستعدون للاضطلاع بدور نشط في أي من المجالات التي يمكن أن نكون فاعلين فيها.

ولا تزال هناك تحديات خطيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ويجب علينا مواجهتها بحزم. ولا تزال هولندا تواصل العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، غير أنها تدرك أنه لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف بين عشية وضحاها. ومع ذلك، فإننا نؤمن إيماناً راسخا بأن الأجيال القادمة سترى تحقق هذا الهدف إذا ما اتبعناً نهجاً حكيماً وتدرجياً لتحقيقه.

السيد كمينت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيس على توليه هذا المنصب الهام.

ترى النمسا أن الأسلحة النووية تشكل أحد أشد المخاطر والتحديات الرئيسية للمجتمع الدولي. ويمثل استمرار حيازة بعض الدول لهذه الأسلحة محركاً رئيسياً لسعي دول أخرى لصنع الأسلحة النووية. فإسهام هذه الدول في تحقيق الاستقرار لا يزال غير مقنع مثلما كان عليه في الماضي أيضاً. فمخاطر وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين والعواقب الإنسانية والبيئية والصحية والاقتصادية التي لا يمكن تصورها لهذه الأسلحة تجعلها غير صالحة للاستعمال، وهي تشكل مفهوماً لا أخلاقياً لتسيير العلاقات الدولية. ويجب على المجتمع الدولي إيجاد وسيلة للتعامل مع هذا التحدي. ٢

وفي العام الماضي، خلال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، التزمت جميع الدول الأطراف بمواصلة السياسات التي تتوافق تماما مع هدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤكد خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي أن من الضروري أن تبذل جميع الدول جهوداً استثنائية لإنشاء الإطار اللازم لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وتنوه تلك الخطة باقتراح الأمين العام المؤلف من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي. ويشير ذلك الاقتراح إلى النظر في الوصول لاتفاقية أو اتفاق بشأن إطار مستقل لصكوك مستقلة تعزز بعضها. وتود النمسا أن تؤكد على أهمية إدراج إطار قانوني كهذا في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح.

ويتيح احتمال التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠١٠ مهلة قصيرة لإنفاذ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال مصداقيتها على المحك في جميع الجبهات، بسبب الشواغل الخطيرة المتعلقة بالانتشار النووي والتقدم المحدود الذي تم إحرازه في تنفيذ المادة السادسة منها. ويجب أن تنفذ جميع الدول الأطراف في المعاهدة الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠١٠ دون تأخير. ويقتضي ذلك تحقيق تقدم ملموس وموثوق به في هذه الدورة الاستعراضية. ونتطلع إلى اجتماع الدول الأطراف في المعاهدة المتوقع عقده في فيينا العام المقبل بشأن اللجنة التحضيرية الأولى، والذي سيوفر فرصة للتركيز

بشكل خاص على المسائل المطروحة في فيينا، حيث تسهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية إسهاماً هاماً في تنفيذ معاهدة منع الانتشار النووي. وينبغي تعزيز الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية في مجال منع الانتشار والأمان والأمن النوويين على ضوء خلفية تحديات الانتشار النووي المثيرة للقلق على جدول الأعمال في فيينا، والحاجة الملحة إلى التفكير بصورة جادة فيما يجب القيام به في أعقاب كارثة محطة فوكوشيما داييشي النووية.

وتستضيف فيينا أيضا اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تضطلع بدور حاسم في تطوير نظام فعال لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار لا نزال نسعى إليه. ونرحب بالنية المعلنة من قبل إندونيسيا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالمضي قدما نحو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونأمل أن تتم متابعة تنفيذ هذه التصريحات في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث دول المرفق ٢ المتبقية على أن تغتنم هذه الفرصة لإثبات قدرتها على القيادة العالمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، عبر التصديق على معاهدة الحظر الشامل دون تأخير.

ويعتمد نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على نظام قوي للتحقق. وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية توسيع وتعزيز نظام ضماناتها، بينما تواصل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بناء قدراتها. وقد أثبتت كلتا الوكالتين أن التحقق يؤدي دوره، وأن المؤسسات المتعددة الأطراف فعالة للغاية في هذا الصدد، نظرا لتراهتها وشرعيتها المتعددة الأطراف.

ومؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي الذي عقد في العام الماضي، وهو عنصر هام من ذلك التوافق. ومن المهم أن توضع هذه العملية على مسار يتسم بالمصداقية، وأن ينظر إليها جميع أصحاب المصلحة نظرة صادقة وعازمة على إحراز التقدم. فهذا أمر في غاية الأهمية ليس بالنسبة لدول المنطقة فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لعضوية معاهدة عدم الانتشار النووي بأسرها وللمجتمع الدولي قاطبة. وبالتالي فنحن سعداء بأنه تم ترشيح فنلندا بوصفها بلداً ميسراً ومضيفاً لهذه العملية الهامة. ونتمنى لفنلندا التوفيق في هذا المسعى الذي يشكل تحديا.

وفي رأينا، أن المناقشة العامة أثبت مجددا حالة القلق التي يثيرها خطابنا بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فنحن لا نزال عالقين في مناقشات إجرائية، ولا نزال نفتقر إلى التركيز على الحاجة الملحة لإحراز تقدم فعلي نحو ما هو جوهري، ولا نزال نعيد تكرار المواقف القديمة مرة تلو الأخرى. دعونا نأخذ لذلك مثالاً دعوتنا – التي أكررها الآن — إلى أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار النووي، وإلى ضرورة انضمام جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. فعلى الرغم من أهمية هذه الدعوة، فإنها مع الأسف لا تزال تدور في حلقة مفرغة ولا يرجح الإنصات إليها مثلما هو حال العديد من البيانات الأخرى والعقائد التي لم تجد استجابة سواء في هذه اللجنة أم في غيرها من المحافل الأخرى لسنوات عديدة. ومع ذلك، يبدو أننا جميعا نتفق على أننا نتناول مسائل تتعين معالجتها على وجه السرعة. وعليه، فلماذا نعجز عن الخروج من حالة جمودنا ونفتح خطابنا على نهج جديدة من شأنها أن تمكننا من إحراز تقدم متعدد الأطراف نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار؟

والمثال الرئيسي لهذه المناقشة هو مؤتمر نزع السلاح المنعقد في جنيف – كونه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد

الأطراف بشأن نزع السلاح الذي أوكلت إليه مهمة تتعلق بمعاهدات نزع السلاح. ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا هذا الوصف الذي يتواتر اقتباسه فيما إذا كان لا يزال صحيحا. ومع ذلك، فبعد الجمود الذي عانى منه مؤتمر نزع السلاح على مدى عقد ونصف العقد من الزمان، فقد تم اختزال المؤتمر إلى مجرد منتدى يجري فيه التناول المتعدد الأطراف لمسائل نزع السلاح ولكن دون أن يسفر ذلك التناول عن نتائج أو إحراز تقدم ملموس. وأود أن أشدد على أن المسؤولية عن إحراز هذا التقدم لا تقتصر على الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول ذات القدرة النووية فحسب، بل تقع أيضاً على عاتق جميع الدول الأعضاء.

بالتأكيد أننا نرغب في أن يرتقي مؤتمر نزع السلاح إلى مستوى ولايته. غير أن الحقيقة هي أنه لم يتمكن من الوفاء بولايته لمدة ١٥ عاما حتى الآن. وخلال هذه الفترة تتشاطر مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المسؤولية عن عرقلة التقدم أو ضمان استناد خطاب مؤتمر نزع السلاح على أسس غير منتجة أو تتسم بالجمود الفكري. ويبدو من وجهة نظرنا على الأقل، أن هناك تصميما من جانب العديد من أصحاب المصلحة أيضا على الحفاظ على الوضع القائم لأطول فترة ممكنة. وحتى الآن ظل ذلك النهج يحقق نجاحاً. وتشكو الأغلبية الصامتة من الحالة وتطالب بالتغيير، ولكن دون أن تتحقق أي نتائج حقيقية بعد.

وما لم يلتف المجتمع الدولي حول مسار أكثر ابتكارا للعمل، ستستمر حالة الجمود وسيظل بدء عملية متعددة الأطراف وذات مغزى لنزع السلاح أمرا بعيد المنال لفترة طويلة جدا.

هل يمكن حشد الإرادة السياسية حول سبيل للمضي قدما يكون أكثر تصميما وبناء بقدر أكبر؟ هذا هو السؤال الكبير حقا الذي نسأله لأنفسنا أيضا بعد الاستماع إلى المناقشة العامة. لقد قدمت النمسا، جنبا إلى جنب مع المكسيك والنرويج، مشروع قرار بعنوان ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“ (A/C.1/66/L.21) والذي يحدد في رأينا مثل هذا المسار الممكن والموثوق والبناء أمامنا. ونتطلع إلى استكشاف ومناقشة هذا النهج مع جميع الدول التي ترغب في المضي قدما بشأن الجوهر.

السيدة سيلفيرا (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها: الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وبلدي أوروغواي.

تأخذ السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها الكلمة لتجديد التزامها بتعزيز هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. والمجتمع الدولي يدرك على نحو متزايد أنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة سيكون هناك خطر حقيقي من استخدامها وانتشارها. ووجودها يقلل من أمن جميع الدول، بما فيها تلك التي تملكها. ونأمل أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها وأن تدخل بحسن نية في عملية عامة وشفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وفقا لجدول زمني محدد جيدا، بغية تحقيق نزع السلاح النووي.

والسوق المشتركة والدول المنتسبة إليها تؤكد على الأحداث الإيجابية التي شهدها المجال النووي مؤخرا. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع الاتفاق الجديد لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. كما نشيد بإعلانات بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية المتعلقة بتقليص دور الأسلحة النووية في النظريات الأمنية، وكذلك بيانات بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بخصوص اتخاذ تدابير لتعزيز ضمانات الأمن السلبية

التي تقدمها. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها بالإعلانات الصادرة عن الدول، التي يلزم تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لبدء نفاذ المعاهدة، والتي تفيد بأنها ستستمر في عملية التصديق على المعاهدة وتنتهي منها.

وتبرهن هذه الأحداث والمبادرات على الأولوية المتجددة لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار على جدول الأعمال الدولي، ولكنها ليست كافية لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، تأمل السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أن تتابع اللجنة الأولى النتائج التي جرى التوصل إليها خلال المؤتمر الثامن للأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة والتي تعبر عنها وثيقته الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)). فقد ساعدتنا هذه النتائج على الاقتراب من مرحلة جديدة في عملية نزع السلاح النووي. وبموجب معاهدة عدم الانتشار، التزمت الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استحداث أسلحة نووية. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت المعاهدة التأكيد على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

لقد كان عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي السبب الرئيسي لعقد مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. ونشير أيضا إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ اعتمد ١٣ خطوة عملية نحو نزع السلاح النووي، وهي معلم حاسم، ولكن عدم تنفيذها أحبط آمالنا في تحقيق تقدم جوهري. ولا شك في أن اعتماد المؤتمر الاستعراضي لوثيقته الختامية التي تتضمن خطة عمل مؤلفة من ٦٤ خطوة لتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ في عام ٢٠٠٠ قد جسد إرادة حقبة جديدة في عملية نزع السلاح النووي. وترحب السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها باعتماد الإجراءات الـ ٦٤ والتي أكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية، من خلالها وفي جملة أمور، التزامها القاطع بإزالة ترساناتها النووية ووافقت على تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ الخطوات العملية ووافقت على ضرورة أن تشمل عملية تخفيض الترسانات النووية جميع أنواع الأسلحة النووية دون استثناء.

إن التقدم المحرز في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار يتناقض مع حالة الجمود السائدة في مؤتمر نزع السلاح بسبب عدم وجود توافق في الآراء حول مختلف البنود المدرجة في جدول أعماله. واختتم المؤتمر دورته لعام ٢٠١١ دون اعتماد برنامج عمل من شأنه تمكينه من الشروع في أعماله الفنية. وستواصل بلداننا تقديم دعمها الكامل من أجل التوصل إلى صيغة توافقية تسمح لمؤتمر نزع السلاح باعتماد برنامج عمل، وبالتالي التفاوض على صكوك جديدة لنزع السلاح.

يؤكد أعضاء السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها استعدادهم لبدء مفاوضات، دون تأخير، حول إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، تعزز أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. كما يعربون عن رغبتهم في تحقيق تقدم جوهري بشأن القضايا الرئيسية الأخرى على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، مثل نزع السلاح النووي ومنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ونأمل أن تؤدي المناقشات حول هذه القضايا الأربع إلى إبرام صكوك قانونية.

إنه لأمر عاجل وفي غاية الأهمية أن تصدق جميع الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وخاصة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول المرفق ٢. ونرحب بتصديق غانا

وغينيا. والسوق المشتركة والدول المنتسبة إليها تعيد التأكيد على أهمية الحفاظ على وقف اختياري للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن تلتزم جميع الدول بعدم تشجيع أو إجراء التجارب النووية أو أي شكل آخر من التفجيرات النووية، فضلا عن أي عمل آخر يتعارض مع أحكام والتزامات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأعضاء السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها يسلطون، بصفتهم أعضاء في أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية من خلال اعتماد معاهدة تلاتيلولكو، الضوء على إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. والمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا يمثل مبادرة هامة ينبغي مواصلتها. ومن المهم للغاية أن نشير إلى قرار عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. والدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها ترحب بإعلان الرئيس عن تعيين ميسر وبلد مضيف للمؤتمر.

نؤكد على الإسهام الحاسم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجهود الرامية إلى إنشاء نظام دولي أكثر أمنا. وفي هذا الصدد، ندرك أهمية نظام ضمانات الوكالة، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، باعتباره أداة أساسية لضمان عدم استخدام المواد النووية لأغراض عسكرية. ونسلط الضوء أيضا على المساهمة القيمة التي يمكن أن تقدمها الوكالة في إجراءات نزع السلاح من خلال التحقق بصورة مستقلة.

وبشأن هذه النقطة تحديدا، نسلط الضوء على أهمية الهيئة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية التي مر ٢٠ عاما على إنشائها في عام ٢٠١١. فهي منظمة الضمانات الثنائية القومية الوحيدة في العالم والأولى التي تنشئها الأرجنتين والبرازيل. والهيئة، بصفتها هيئة ضمانات إقليمية، هدفها الرئيسي هو أن تضمن للبلدين والمجتمع الدولي استخدام جميع المواد النووية في البلدين لأغراض سلمية فحسب.

الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها هي أول حلقة من التكامل بين الأرجنتين والبرازيل في المجال النووي. ويدل وجودها على إرادة سياسية واضحة من كلا البلدين لتعزيز الشفافية في برامجهما النووية، وتمكين بيئة من الثقة المتبادلة، والتعاون بشكل بناء في السياسات الدولية لعدم الانتشار التي ينتهجها كل منهما. إن الوكالة بإعادة التأكيد على الطبيعة الإستراتيجية للحوار من أجل التنسيق وتعزيز الثقة في المجال النووي بين البلدين، إنما توضح بشكل لا لبس فيه الجهاز التزام الأرجنتين والبرازيل بحصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ويرحب الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، والدول المنتسبة بالاعتراف مؤخرا من جانب مجموعة الموردين النوويين بأن اتفاق الضمانات في إطار الوكالة يؤمِّن أقوى الضمانات في هذا المجال. كما نلاحظ أن مجموعة موردي المواد النووية صدقت أيضا على حق البلدان المسالمة مثل الأرجنتين والبرازيل من الوصول بلا قيود إلى المعلومات المتعلقة بتطوير التكنولوجيات ذات الصلة لبرامجهما النووية.

وترى السوق المشتركة والدول المنتسبة أن الأسلحة النووية ليس لها دور في النظام العالمي الجديد الأكثر عدلا وازدهارا وديمقراطية الذي نرغب جميعا في بنائه. ونحن مقتنعون بأنه، إذا ما تم إنفاق الموارد المخصصة للأسلحة النووية على برامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنها بالتأكيد ستفيد البشرية جمعاء. الأسلحة النووية هي تركة يؤسف لها من عصر وعقلية تخلى عنهما الجنس البشري. ونحن

نتوقع من اللجنة الأولى تجسيد هذا الواقع الجديد من خلال مقرراتها وقراراتها.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لما كان من حسن طالعي أخذ الكلمة اليوم، أود في البداية أن أرحب، كما فعل المتكلمون السابقون، بترشيح وسيط، وتسمية البلد المضيف لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. هذه خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لجميع بلدان المنطقة، وبطبيعة الحال، في تنفيذ خريطة الطريق الواردة في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وشهدت السنة الماضية تقدما في المجال المحادثات النووي، لا سيما مع بدء سريان اتفاق معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها، وإطلاق المشاورات المنتظمة بين البلدان النووية الخمسة التي تهدف إلى الوفاء بالتزاماتها في إطار خطة عمل معاهدة حظر الانتشار النووي. ومع ذلك، فقد شهد هذا العام أيضا مرحلة جديدة خطيرة للغاية ومزعزعة للاستقرار تتمثل في تفاقم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، المناقشة العامة التي انتهت قبل ثلاثة أيام دلّت مرة أخرى على تزايد الإحباط تجاه الجمود في النظام المتعدد الأطراف.

وأود أن أذكّر بموقف بلدي من هذه المسائل. لا يمكن لأحد أن يشك في عزم فرنسا في مجال نزع السلاح النووي. ونحن واحدة من الدول النادرة التي اتخذت تدابير لنزع السلاح لا رجعة فيها. فعلى مدى نحو ١٥ عاما، دمرنا نصف الرؤوس الحربية النووية، وأعلنا على الملأ، توخيا للشفافية، أن سقف ترسانتنا يبلغ ٣٠٠ رأس حربي. وفككنا تماما منظومة أرض-أرض التي لدينا. وخفضنا بمقدار ٣٠ في المائة من عناصر الردع البحرية والمحمولة جوا. صدقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل ١٢ عاما وقمنا بتفكيك مواقع الاختبار لدينا. وتوقفنا عن إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم لصنع الأسلحة النووية وقمنا بتفكيك المنشآت المستخدمة لذلك. إن عقيدتنا الدفاعية الصارمة تحد بشدة من استخدام الأسلحة النووية، وتقصر استخدامها على الظروف القصوى للدفاع عن النفس.

كما أن عزمنا على العمل مع الدول النووية الأخرى واضح تماما. وفي هذا الصدد، أذكر بدعوتنا المعروفة جدا التي تقدمنا بها إلى شركائنا الحائزين للأسلحة النووية للحضور إلى باريس في تموز/يوليه لاجتماع المتابعة الأول للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وكان نجاح ذلك الاجتماع عائدا في المقام الأول إلى التصميم الواضح للدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة تنفيذ الإجراءات الملموسة من أجل الوفاء بالتزاماتها تماما بموجب المعاهدة. وبدأنا دراسة الكيفية التي نكون بها مستعدين لعام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالركائز الثلاث للمعاهدة.

وعلاوة على ذلك، بدأنا سلسلة من المشاورات مع البلدان الأخرى لتشجيع بدء السريع للمفاوضات على عقد معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. نحن أيضا، أحرزنا، خلال جولتين من المحادثات في جنيف ونيويورك، تقدما كبيرا مع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سبيل إنشاء بروتوكول لمعاهدة بانكوك المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وستكون فرنسا مستعدة بحلول عام ٢٠١٤ لتقديم تقرير عن نتائج إجراءاتها والتقدم المحرز في إطار هذه الالتزامات، ولا سيما تلك المرتبطة بالإجراءين ٥ و ٢١ من خطة العمل.

أريد أن أؤكد شيئا واحدا قبل كل شيء — إن نجاح خطة العمل مسألة تهم الجميع. فنجاحنا الجماعي يتحقق بوفاء كل دولة طرف بحصتها في تنفيذ التدابير المعتمدة. ونكون بعد ذلك قد أحرزنا التقدم معا من أجل تحقيق عالم أكثر أمنا. إنني

إذ أقول هذا، لا أتهرب المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول النووية، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي. تنهض فرنسا بمسؤوليتها من خلال اتخاذ مثل الإجراءات الملموسة الذي ذكرتها. أريد ببساطة أن أشير إلى أن تحسين الإطار الاستراتيجي، حيث لدينا جميعا دور نؤديه، يسبق دائما أي خطوة جديدة تهدف إلى خفض الترسانات النووية.

وهكذا، على سبيل المثال، تم إجراء تخفيض كبير في عدد الرؤوس النووية في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا على مدى السنوات العشرين الماضية بفضل انتهاء الحرب الباردة وبناء أوروبا موحدة في نهاية المطاف. وبالمثل، لن نتمكن من إحراز تقدم حاسم في نزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشبه الجزيرة الكورية إلا ببذل جهود متواصلة للحد من التوترات الخطيرة التي تؤثر – بطرق مختلفة ولكنه خطيرة للغاية دائما على هذه المناطق من العالم. ولذلك يجب أن نعمل في وقت واحد على وضع استراتيجيات تستهدف حل هذه التوترات وتعزيز آليات الأمن الجماعي. فمن خلال نهج العمل هذا، الواقعي والضيق النطاق، سنحرز تقدم ملموس نحو تحقيق نزع السلاح الفعلي، وجعل القضاء على الأسلحة النووية هدفا يمكن تحقيقه في نهاية المطاف.

أكدت في بياني خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/66/PV.5) أن أكبر تهديد للأمن الدولي اليوم هو انتشار الأسلحة النووية. وأحداث العام الماضي لا تبعث على التفاؤل. وتركز فرنسا كثيرا في جميع المحافل، بما في ذلك مجموعة الثماني التي تولينا رئاستها هذا العام، على الحد من هذا الخطر. وبالنسبة لنا، يمثل تعزيز نظام عدم الانتشار أولوية مطلقة.

لا تزال إيران تشكل أحد بواعث القلق الرئيسية لدينا لأن طموحاتها العسكرية والنووية وفي مجال القذائف التسيارية تمثل تهديدا متزايدا للأمن الدولي والاستقرار في المنطقة. ولسنوات عديدة،، وفي انتهاك لقرارات مجلس الأمن ومجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واصلت إيران إتباع سياسة فرض الأمر الواقع. وإشارات الخطر تتزايد. وهي تشمل الإعلان عن زيادة قدراتها الإنتاجية من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة بمقدار ثلاثة أضعاف من دون غرض ذي مصداقية، وتركيب أول أجهزة الطرد المركزي في منشأة مدينة قم، التي شيدت سرا وأخفيت عن المجتمع الدولي حتى عام ٢٠٠٩.

في هذا السياق، فإن أحدث تقرير للوكالة (انظر A/66/95)، الذي جرى تعميمه في ٢ أيلول/سبتمبر، يسلط الضوء على تدهور الحالة ميدانيا. فالوكالة تؤكد على أن التعاون الذي تقدمه إيران بشأن كل هذه المسائل المثيرة للقلق غير كاف على الإطلاق، ما يجعل من المستحيل ضمان أن البرنامج النووي الإيراني محصور في الأغراض المدنية. وتعرب الوكالة في هذا الصدد عن قلقها المتزايد في ضوء احتمال وجود أنشطة سرية سابقة أو حالية في إيران — وأكرر كلمة ”حالية“ – مرتبطة ببرنامج إيراني محتمل ذي أبعاد عسكرية ينطوي على تطوير رأس حربي نووي لقذيفة تسيارية.

وتضيف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن لديها معلومات تفصيلية ومستفيضة ومتسقة وموثوق بها بشأن هذه المسألة.

والأدلة الخطيرة والجدية على عمل إيران المتعلق بتصميم وتصنيع أسلحة نووية تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ويضاف إلى هذه الأدلة تنفيذ إيران، في انتهاك للقانون الدولي، لبرنامج للفضاء والقذائف التسيارية. وفرنسا تواصل العمل مع شركائها في إطار مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ بشكل دائم لحل هذه الأزمة الكبرى. ولا تزال المجموعة منفتحة للحوار، كما ذُكر على هامش آخر دورة للجمعية العامة من خلال إعلان نشرته الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي بالنيابة عن المجموعة. ومع ذلك، ونظرا لعدم استعداد إ إيران

للتفاوض بطريقة ملموسة وجدية حول برنامجها النووي، فإننا مستعدون لمواصلة زيادة الضغط على طهران.

وإيران، للأسف، ليست البلد الوحيد الذي يشكل مدعاة للقلق بالنسبة للمجتمع الدولي. ففي كوريا الشمالية، كُشف الستار عن برنامج سري لتخصيب اليورانيوم، يجري تنفيذه في انتهاك لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وفي سوريا، أسفر انتهاك هذا البلد لاتفاق الضمانات الخاص به مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي أثبتته هذه الأخيرة في حزيران/يونيه، عن إحالة الوكالة للمسألة السورية إلى مجلس الأمن. وباختصار، فإن العام الماضي لم يشهد بالتأكيد حل أزمات الانتشار المستمرة- بل على العكس. ويجب علينا ألا نتحسر ببساطة على هذه الحقيقة. وفرنسا مصممة أكثر من أي وقت مضى على العمل مع شركائها لمكافحة هذه التهديدات الخطيرة للغاية.

أنتقل الآن إلى قضية تم تناولها هنا في مناسبات عديدة، وهي تسبب شعورا مشتركا بالإحباط عاما تلو الآخر- ألا وهي تعثر المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وأكدت المناقشة العامة مرة أخرى، إذا كانت ثمة حاجة إلى ذلك التأكيد، أن الشلل في عمل مؤتمر نزع السلاح ناشئ عن خلاف سياسي وأن التحسينات الإجرائية لن تكون كافية لكسر الجمود في هذا المنتدى. وأكدت باكستان في بيانها أنها لا تريد المشاركة في الخطوة التالية من التفاوض على اتفاق بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الرغم من أن هذه الخطوة تعتبر ضرورية في نظر المجتمع الدولي بأسره من أجل التحرك بشكل جماعي نحو خفض الترسانات. وهذا حق لباكستان، ولكن من غير المقبول أن تدفعها شواغلها الأمنية، فيما يتعلق بعمل مؤتمر نزع السلاح، لأن تقترح على المجتمع الدولي تغيير ترتيب أولوياته.

إن مشاريع القرارات المقدمة في هذا العام - واليوم هو الموعد النهائي لتقديم الطلبات — هامة حيث أنها محاولة للإسهام بشكل ملموس قدر الإمكان وبطريقة واقعية في استئناف مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومشروع القرار الذي قدمته كندا بشأن التفاوض على معاهدة في المستقبل - والذي يعرب وفد بلدي عن خالص تقديره له- يتجاوز حث مؤتمر نزع السلاح على اعتماد برنامج عمل، مثلما حثه على القيام بذلك في السنوات السابقة. وبدلا من ذلك، يقترح المشروع إنشاء آلية تهدف إلى إحراز تقدم حقيقي حتى إذا تجلى مرة أخرى في السنة المقبلة عجز مؤتمر نزع السلاح عن اعتماد برنامج كهذا. ونأمل أن تمكن هذه الجهود في نهاية المطاف تلك الهيئة، التي نعتقد أنها لا تزال المحفل المناسب الوحيد للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من استعادة الدور النشط الذي يقع على عاتقها.

ومع ذلك، أعتقد أيضا أن من المهم ألا تسعى القرارات الأخرى ذات الصلة بالمجال النووي- مثل ذاك الذي قدمه ائتلاف البرنامج الجديد- إلى إعادة فتح باب النقاش حول حلول توفيقية تم التوصل إليها بصعوبة كبيرة، وعلى سبيل المثال، في إطار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. والصيغة الحالية لمشاريع قرارات معينة تميل إلى تعديل وتضخيم بعض الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠. ولا يبدو ذلك، في رأينا، أمرا مثمرا جدا. فقد عملنا معا على التوصل إلى توافق في الآراء في ذلك الوقت، من شأنه أن يسمح لنا بالمضي قدما نحو مزيد من الأمن للجميع. فلنحاول الآن الحفاظ على الروح التي سمحت لنا بتعزيز التعددية والتركيز على التنفيذ الفعال لخطة عمل عام ٢٠١٠.

في الختام، يمكن للجنة أن تطمئن إلى أن بوسعها الاعتماد على تعاون وفد بلدي الكامل من أجل ضمان نجاح عمل اللجنة.

السيد المنصوري (الإمارات العربية المتحدة): نود أن نعبر عن جزيل الشكر للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على بيانه حول مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأود أن أقدم جزيل الشكر للأمين العام على ترشيح فنلندا لاستضافة مؤتمر عام ٢٠١٢ وترشيح ميسر من فنلندا سيُعهد إليه بمسؤولية التحضير للمؤتمر. وأضم صوتي إلى المجموعة العربية برئاسة قطر. وأود أن أشير إلى أهمية هذا المؤتمر ونأمل أن يحظى بالدعم من جميع الأطراف المشاركة ليتكلل بالنجاح المطلوب.

على الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح النووي، إلا أننا ما زلنا نأمل أن تدخل الدول النووية في أقرب وقت ممكن في مفاوضات جادة وفاعلة تؤدي إلى إنهاء جميع العمليات الرامية إلى تحسين وتطوير الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها وتضمن التخلص التدريجي من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة الدول النووية إلى تنفيذ التزاماتها وتعهداتها والتي تم التأكيد عليها خلال المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي بخصوص نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونحث في هذا السياق الدول التي ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إلى هذه المعاهدة دون أي تأخير.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار الصادر عن المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، والتي تدعو جميعها إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما نطالب المجتمع الدولي، وخصوصا الدول النووية والدول الأخرى الفاعلة، بإظهار إرادة سياسية حقيقية تسهم في تحقيق تقدم مبكر على صعيد التنفيذ الكامل لخطة العمل التي تم اعتمادها خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، وخصوصا فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تؤمن بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، تؤكد في الوقت نفسه على أن هذه الحقوق ترافقها مسؤولية عالية والتزامات جادة من جانب الدول؛ بما في ذلك الالتزام الكامل بعدم الانتشار ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون أي تأخير.

إن بلادي تولي أهمية كبرى لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الوسيلة الأمثل والموثوقة بها لضمان أن المواد والمرافق النووية تستخدم فقط للأغراض السلمية. كما تؤكد على الحاجة إلى مواجهة التحديات التي تواجه نظام الضمانات بشكل حاسم وتمكين الوكالة من التحقق الكامل ليس فقط فيما يتعلق بالمواد النووية المعلن عنها في الدول، بل أيضا لتحديد المواد والأنشطة غير المعلن عنها.

إن إيران، كأي بلد آخر، لديها الحق في استخدام وتطوير التكنولوجيا النووية السلمية، وهو ما يستتبع أيضا التزامها بالتنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الشاملة ولأي متطلبات

دولية أخرى ذات صلة، بما في ذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة واضحة ومفصلة بشأن تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية في عام ٢٠٠٨، تضمنت وجهة نظر دولة الإمارات والتزاماتها بشأن استخدام الطاقة النووية. وهي السياسة القائمة على مبادئ الشفافية الكاملة والالتزام بأعلى معايير منع الانتشار والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها مبدأ أساسيا ينبغي لجميع الأنشطة والبرامج النووية أن تلتزم به. كما ترى دولة الإمارات العربية المتحدة، التي انضمت إلى البروتوكول الإضافي لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية الذرية، وبدأت في تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أن هذا البروتوكول الإضافي يتيح للوكالة وسائل أفضل لتقديم ضمانات بشأن الأنشطة النووية للدول.

وختاما، فإن بلدي مستمر في دعمه لكل الجهود الدبلوماسية المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي والهادفة لبناء الثقة في ميدان نزع السلاح الاستراتيجي، وبما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.42.

السيد اسحق (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية اسمحوا لي، باسم الوفد الماليزي، أن أهنئ فنلندا على اختيارها كميسر وبلد مضيف لمؤتمر عام ٢٠١٢، الذي قد يوفر زخما لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وأود أيضا أن أعرب، باسم وفدي، عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“، الوارد في الوثيقة A/66/132، المقدم في إطار البند ٩٨ (خ) من جدول الأعمال. كما نعرب عن تقديرنا للوفود التي قدمت المعلومات المطلوبة وفقا للقرار ٧٦/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

يحتل نزع السلاح النووي دورا رئيسيا في عمل الأمم المتحدة. وينعكس ذلك في حقيقة أن القرار ١ (د- ١)، أول قرار على الإطلاق يصدر عن الجمعية العامة في عام ١٩٤٦، تحدث، ضمن أمور أخرى، عن إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الأخرى الرئيسية التي يمكن تعديلها لأغراض الدمار الشامل من الترسانات الوطنية. وبعد مرور ٢٢ عاما، توصل المجتمع الدولي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٦٨. ومع ذلك فإنه على الرغم من مرور ٦٥ سنة منذ عام ١٩٤٦ وانتهاء الحرب الباردة قبل عقدين، لا يزال هناك أكثر من ٠٠٠ ٢٠ سلاح نووي حالة تأهبها غير واضحة.

وفي ضوء هذه الخلفية، كانت فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها معلما هاما في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي من حيث أنها تسوق حجة أخلاقية قوية من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية. لقد أعلنت محكمة العدل الدولية، بصورة قاطعة، أن جميع الدول الأعضاء ملتزمة بإجراء واستكمال مفاوضات بحسن نية تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وفي هذا الصدد، تقدم ماليزيا، منذ عام ١٩٩٦، مشروع القرار المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“، وستواصل القيام بذلك باسم مقدمي مشروع القرار هذا العام. وبغية تحقيق أوسع تأييد ممكن، جرى الإبقاء على قرارات هامة لمحكمة العدل الدولية بشكلها الحالي، وتحديدا في الفقرتين ١

و ٢ من مشروع القرار (A/C.1/66/L.42). وأدمجت أيضا إشارات إلى بعض العناصر الواردة في خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

ومن بين العناصر الرئيسية الواردة في مشروع القرار مقترح لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر تطويرها وإنتاجها واختبارها ونشرها وتكديسها ونقلها أو التهديد باستخدامها، وتنص على إزالتها. وتعتقد ماليزيا أن النهج التدريجي الشامل المجسد في مشروع الاتفاقية من شأنه أن يمكن الدول من تحقيق التنفيذ المتوازن لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي الحيوي لضمان أن تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وإن كان لنا أن نحقق مزيدا من التقدم بشأن هذه المسألة، فنحن بحاجة إلى توافق في الآراء بشأن بدء عملية المفاوضات المتعددة الأطراف. ويتطلب هذا بدوره حسن نية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وندعو الدول المعنية إلى إبداء حسن النية هذا.

إن تأييد مشروع القرار هو إعادة تأكيد لالتزامنا بالعملية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونشكر مقدمي مشروع القرار وندعو الآخرين إلى الانضمام للمشاركة في تقديمه. ونأمل بإخلاص أن يستمر مشروع القرار في الحصول على تأييد جميع الوفود.

السيدة الظاعن (البحرين): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، كما يود الترحيب بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تعيين الميسر والبلد المضيف لمؤتمر عام ٢٠١٢. أود من هذا ا لمحفل الهام أن أبين موقف بلدي الثابت في ما يتصل بدعمه المستمر للجهود الرامية إلى منع الانتشار النووي والتزامه التام بكل الصكوك الدولية ذات الصلة.

إذا كان العالم اليوم، كما يبدو للعيان، يتوق إلى التعاون والسعي لتبني مواقف موحدة تجاه التحديات التي تقف حجرة عثرة في طريق نظام عدم الانتشار النووي، فلعل هذا التوجه يدفعنا إلى أن نعمل معا من أجل عالم يكون أكثر أمنا واستقرارا، يمكن من إتاحة الفرصة للجميع لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال إحراز التقدم في تنفيذ الجوانب الثلاثة الأساسية للمعاهدة، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومما يدفعنا إلى التفاؤل في هذا المجال ما أورده الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة المقدم إلى الدورة الحالية للجمعية العامة (A/66/1)، في ما يتعلق بتصميم الأمم المتحدة على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء للمحافظة على المعايير الفعالة لنزع السلاح وعدم الانتشار وتنشيطها، وما بدا من توجه عالمي نحو إبرام اتفاقية خاصة بالأسلحة النووية تتقيد بها دول العالم قاطبة.

وإذ ننبه الأذهان إلى الإخفاق خلال الأعوام الماضية في تنفيذ القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط والصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها لعام ١٩٩٥، فإننا نود أن نشير إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٧٣٦٢، المتخذ في دورته غير العادية المعقودة في ١٥ أيار/مايو بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وما أوصت به دول عديدة بشأن عقد مؤتمر دولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تحشد له الإرادة السياسية، وخاصة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق الهدف المنشود في المعاهدة. ولعل ما قد يبدد القلق الذي يساورنا إزاء التأخر في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بخطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط والتي اعتمدها

مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، هو ما يلوح في الأفق نحو عقد العزم على تنظيم هذا المؤتمر عام ٢٠١٢، وفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره.

وضمن هذا الإطار، من المهم جداً أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تخضع منشآتها النووية لرقابة نظام الضمانات الشاملة للوكالة بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

إذا جاز لنا القول إن الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة تنعقد في فترة حافلة بالوقائع والأحداث المصيرية التي سيكون لها بدون شك آثارها المستقبلية، فإن من الضرورة بمكان السعي للتوصل إلى رؤى جادة وعملية فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، خاصة أن الفرصة لا تزال مؤاتية ليصبح العالم، الذي هو في طور البناء والتشييد، عالماً يظلله الأمن الجماعي ويسوده الاستقرار وتعمّه الرفاهية. ونافلة القول إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أداة أساسية للأمن الجماعي ومن مصلحة الجميع مساندتها والحفاظ على سلامتها وتعزيزها. ونحن على ثقة بأننا اليوم نستطيع تحقيق ما لم تستطع تحقيقه في السابق.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): فيما يتعلق بالسلم والأمن، يأتي التحدي الأكبر من الأسلحة النووية. لقد مر أكثر من نصف قرن منذ ظهور أول الأسلحة النووية، وانقضت ٢٠ سنة منذ نهاية الحرب الباردة. ومع ذلك، فإن ثمة ميلاً متزايداً إلى الاعتماد على الأسلحة النووية، وتقوم الدول النووية بتسريع تحديثها. بالإضافة إلى ذلك، قام بلد يمتلك أكبر مخزون من الأسلحة النووية، بعد أن حدد بلدانا بعينها لتكون أهدافاً لضربات نووية استباقية، بوضع خطة عملية لتوجيه ضربات نووية، ويجري تدريبات نووية في إطار تلك الخطة بطريقة لا موارية فيها.

يود وفد بلدنا أن يلفت الانتباه إلى المسائل التالية. أولاً، ينبغي توجيه نزع السلاح النووي نحو الحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها في النهاية. يشكل وجود الأسلحة النووية، علاوة على استخدامها أو التهديد باستخدامها، خطراً داهماً على البشرية. بالإضافة إلى ذلك، طالما بقيت الأسلحة النووية خارج أي إطار تعاهدي قانوني، بما تشكله من خطر على بقاء البشرية، فإنه لا ضمانة للسلم والأمن العالميين.

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية راسخة في دعوتها إلى إلغاء الأسلحة النووية بصورة تامة، ولأجل هذه الغاية، تصر على ضرورة اعتماد اتفاقية لمنع الأسلحة النووية وفقاً لإطار زمني. زيادة على ذلك، ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي متعدد الأطراف في طابعه وقابل للتحقق منه ولا نكوص عنه. وفي هذا الصدد، نؤيد المقترح الداعي إلى إنشاء لجنة خاصة والشروع مبكراً في مفاوضات نزع السلاح النووي.

ثانياً، ينبغي أن تحجم الدول النووية عن إطلاق التهديدات النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة نووية وأن تقدم لها الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانوناً. تطالب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بضمانات أمنية سلبية إجبارية وملزمة من الدول النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية في أي ظرف من الظروف. لا ينبغي السماح بعلاقات دولية تعطي الحرية لأحد البلدان بأن يوجه تهديدات نووية بينما تكون البلدان الأخرى عرضة لتلك التهديدات. ينبغي على الدول النووية أن ترفع مظلتها النووية عن البلدان الحليفة لها وأن تسحب جميع الأسلحة النووية المنشورة على أراضي تلك البلدان. ينبغي عليها أيضاً أن تتخلى عن العقيدة النووية القائمة على الاستخدام الاستباقي للأسلحة النووية ضد دول غير نووية، وأن تتعهد بتقديم ضمانات أمنية سلبية حاسمة وأن تتجه في أقرب وقت ممكن إلى التفاوض على معاهدة دولية.

وإذ نتوقع أن تؤدي هذه الجلسة الدور المتوخى أن تؤديه في تحقيق نتائج جوهرية نحو نزع السلاح، نؤكد لكم، سيدي، تعاوننا النشط مع اللجنة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو ممثل نيجريا ليعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.51.

السيد سمكي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي بأن أجدد ثقة وفد بلدي في قيادتكم، سيدي، وفي كفاءة مكتبكم للسير باللجنة نحو إكمال عملها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها نيجيريا الكلمة خلال المناقشة المواضيعية لمجموعة الأسلحة النووية، يؤيد وفد بلدي بيان مجموعة إلغاء حالة التأهب، الذي تلاه ممثل سويسرا بالنيابة عن سويسرا وشيلي ونيجيريا ونيوزيلندا لدى تناول الاستعداد التشغيلي للأسلحة النووية.

هل لي أيضاً، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض مشروع القرار المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا“ (A/C.1/66/L.51)، الذي جرى تعميمه من ذي قبل على الزملاء والممثلين. نرحب بالدعم الساحق الذي حظي به هذا النص في الماضي، وفيما يتعلق بكفالة فعاليته، نناشد الدول الحائزة لأسلحة نووية التي لم تصدق بعد على المرفقات ذات الصلة للمعاهدة أن تفعل ذلك بدون مزيد من الإبطاء.

تعلن الكلمات الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ الهدف النبيل من وراء إنشاء هذه المنظمة على النحو التالي: ”حماية الأجيال المتعاقبة من آفة الحرب“. نحن نفهم أن عبارة ”آفة الحرب“ تشمل جميع وقائع الحروب والصراعات التي تُستخدم فيها الأسلحة الفتاكة، لكننا نعتبر الأسلحة النووية الأكثر فتكاً بين جميع أنواع الأسلحة ووسيلة غير مقبولة لخوض الحروب والدفاع عن الدول. هذه الجانب من جوانب خطورة الأسلحة النووية تعكسه بشكل جيد الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦، التي أكد فيها القضاة بعبارات واضحة أن الأسلحة النووية لها من الخصائص ما يجعلها تشكل خطراً على الأمن الدولي. تُعرَّف الأسلحة النووية على أنها أجهزة متفجرة بها طاقة مُعدَّة عن قصد للتسبب في أشد الألم وأكبر قدر من الدمار. إنها بطبعها أكثر الأسلحة وحشية المصممة بقصد أن تُستخدم على نحو هو الأكثر عشوائية على الإطلاق لتقتل وتشوه وتدمر. ويرى وفد بلدي أن استمرار وجودها يمثل دعوة قوية للدول الأعضاء الأخرى لتسعى إلى امتلاكها وتخصيص الموارد لأجل ذلك.

تعتبر نيجيريا واجبات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحترام نظامها القائم على ثلاث ركائز، الوارد في ديباجتها وفي ١١ مادة، من المقدسات.

تعتقد نيجريا أن الامتثال الواسع لمضمون المعاهدة يؤدي غرضاً مفيداً بالتصدي لجميع التحديات المرتبطة بنزع الأسلحة النووية، بما في ذلك التطوير السري لنظمها الواسعة والتوق إلى الحصول عليها وامتلاكها. ونعتقد أن على الدول الأطراف أن تبدي التزاماً عملياً بالمادة الخامسة من المعاهدة. ونرحب بالمحتوى الفلسفي الأساسي للمعاهدة الذي يركز على أن تلزم الدول الحائزة لأسلحة نووية أنفسها بنزع السلاح النووي، بينما تتقيد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بمبدأ عدم الحصول على الأسلحة النووية. ويدعو وفد بلدي أيضاً الدول الأطراف إلى أن تعمل من أجل نزع السلاح النووي وأن تخضع مرافقها وبرامجها النووية للتفتيش في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

علاوة على ذلك، تعتقد نيجيريا أن الخوف من المواجهة النووية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك رفض وقف تطوير الأسلحة الأفقي والرأسي، وانعدام الالتزام والإرادة السياسية لتفكيك ترساناتها النووية تمشياً مع المادتين

الأولى والثالثة من المعاهدة، يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. ولذلك السبب يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر مخاوف مجموعة إنهاء حالة التأهب، على النحو الذي قدمته سويسرا في وقت سابق.

ترحب نيجيريا أيضاً بمناقشة مسألة إلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية خلال مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في العام الماضي، وتدعو إلى الدول الحائزة لأسلحة نووية تفي بالتزامها بالاستمرار في تقليص حالة تشغيل نظم الأسلحة النووية.

نحن نؤمن بجدوى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار عملية نزع السلاح النووي في مجملها، وندعو إلى إزالة جميع العوائق التي ما برحت تعرقل دخولها حيز النفاذ بعد ١٥ عاماً. لذلك فإننا ندعو الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل، خصوصاً دول المرفق ٢ المتبقية، إلى التصديق عليها بدون مزيد من التأخير.

و ستواصل نيجيريا، بصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، تعزيز العملية المتعددة الأطراف وتنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، في الإعراب عن دعم المعاهدة بوصفها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار العالمي. لا تزال تفصلنا عن المؤتمر الاستعراضي المقبل ثلاث سنوات، لكن بإمكاننا أن نعزز جدول أعماله بإظهار الالتزام بالتصدي للعملية بشفافية. لذلك فإننا نؤيد كل الجهود الدولية المفيدة الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، بما في ذلك النيات الحسنة التي أظهرتها الجمعية العامة في النهوض بقضية نزع السلاح النووي.

أخيراً، أسمحوا لي، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن أشارك الآخرين في الترحيب بما أعلنه الأمين العام بخصوص اختيار فنلندا لتكون البلد المضيف لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبنفس القدر، نرحب بتعيين السفير جاكو لاجافا ميسراً. تتعهد المجموعة الأفريقية بتقديم الدعم من أجل إنجاح المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو ممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/C.1/66/L.38.

السيد دويبايودانتو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسر إندونيسيا، بصفتها الرئيس الحالي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، ورئيس لجنة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، أن تتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء العشر في رابطة دول جنوب شرق آسيا، وهي بروناي دار السلام، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتايلند، وسنغافورة، وكمبوديا، والفلبين، وفيت نام، وماليزيا، وميانمار، وبلدي إندونيسيا. وقبل تلاوة البيان بالنيابة عن رابطة آسيان، نود أن نتقدم بالتهنئة لوكيل وزير الدولة، جاكو لاجافا، على تعيينه ميسراً، واختيار فنلندا لتكون الحكومة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

تؤكد الرابطة مجدداً أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل الأولوية القصوى في جدول أعمال نزع السلاح لجميع الدول العشر الأعضاء في الرابطة. وتعبر معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، التي جرى التوقيع عليها في بانكوك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عن تصميم الرابطة على الإسهام في نزع السلاح النووي العام والكامل وتعزيز السلم والأمن الدوليين في المنطقة. وقد تعزّز ذلك بالانضمام إلى ميثاق الرابطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ذلك الميثاق الذي ينص بوضوح في مادته الأولى على المحافظة على منطقة جنوب شرق آسيا خاليةً من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل.

كما أعرب عن ذلك ممثل ميانمار بالنيابة عن الرابطة خلال المناقشة العامة في اللجنة الأولى (أنظر A/C.1/66/PV.4)، فإن الرابطة تضطلع بدور ما فتئت حيويته تتنامي في المحافظة على السلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي. ونقوم أيضاً بدور نشط في الإسهام في تحقيق أهداف ومرامي نزع السلاح العام والكامل. ونأمل أن تسهم جهودنا حقاً في بلوغ السلام والأمن الدوليين.

وتدليلاً على الجهود الجماعية التي تبذلها الرابطة، اسمحوا لي في هذه المناسبة المهمة أن أعرض مرة أخرى مشروع القرار الذي يقدم كل سنتين المعنون ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)“، الوارد في الوثيقة A/C.1/66/L.38. يهدف مشروع القرار إلى الإسهام بصورة مقدرة في تعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي العالمي. ونأمل أن يقربنا اعتماد مشروع القرار خطوة نحو الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

و الدول العشر الأعضاء في الرابطة كافة تأملبإخلاص أن تعتبر معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا خطوة كبيرة نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. في هذا الصدد، سوف يساعد دعم جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار وللمعاهدة نفسها في تمهيد الطريق نحو تحقيق ذلك الهدف. ونقدر الدعم المستمر الذي لا يني الذي حظي به هذا النص في الدورات السابقة للجمعية العامة. وفي هذه الدورة، نتطلع إلى جميع الأصدقاء من مختلف المناطق ليجددوا دعمهم لمشروع القرار، ونسعى أيضاً إلى أن يشاركوا في بصفتهم مقدمين مشاركين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين اليوم فيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية. أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت حق الرد.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سأحاول أن أوجز. اليوم، كرر وفد فرنسا اتهاماته التي لا أساس لها ضد برنامج بلدي النووي السلمي تماماً. ومع رفضي التام لتلك المزاعم، أود أن أوضح ما يلي.

لفرنسا، بوصفها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سجل طويل في عدم الامتثال لواجباتها وتعهداتها القانونية الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ومن المفارقات أن فرنسا، التي تتكلم عن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، قد أجرت العديد من التجارب النووية في مواقع خارج أراضيها، من شمال أفريقيا غرباً إلى جزر المحيط الهادي شرقاً. وبإجرائها تلك التجارب، أسهمت فرنسا في تلويث البيئة في تلك البلدان وتسببت في أضرار لسكانها الأبرياء. لذلك، ينبغي تحميل فرنسا المسؤولية عن جميع تلك الأفعال وإجبارها على تعويض الشعوب المتضررة وإصلاح البيئة المتأثرة.

فرنسا غير مؤهلة للحديث عن شواغل عدم الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط لأنها أول بلد ناشر نووي يقوم بنقل قدراته في مجال صنع الأسلحة النووية، وذلك بمساعدتها النظام الصهيوني في تشييد مفاعل ديمونة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في إطار اتفاق أُبرِم بين ذلك النظام وفرنسا والمملكة المتحدة عام ١٩٥٩، وهو الاتفاق المشهور ببروتوكول سيفر. إن تعاون فرنسا مع النظام الصهيوني في تطوير الأسلحة النووية، التي تشكل تهديداً رئيسياً للسلم والأمن، ينتهك انتهاكاً واضحاً أحكام معاهدة عدم الانتشار. علاوة على ذلك، لا تزال فرنسا تنتهك واجباتها في مجال نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة بتطويرها وتحديثها لترسانتها النووية، لاسيما من خلال تخصيص الملايين من الدولارات لتطوير غواصات نووية جديدة.

كما أبرمت فرنسا مؤخراً اتفاقية ثنائية مع المملكة المتحدة لتبادل المعلومات عن الرؤوس النووية وبناء ”مرافق أبحاث نووية مشتركة“، في انتهاك واضح للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. وكانت فرنسا أيضاً أول ناشر للقذائف في الشرق الأوسط. في ستينات القرن الماضي، وفرت فرنسا سراً للنظام الصهيوني جميع أنواع تكنولوجيا ومواد القذائف لتعزيز قدراته في مجال إيصال أسلحة الدمار الشامل. وبحسب الخبراء الدوليين، فإن صاروخ جيرتشو ١ التسياري الذي أنتجه النظام الصهيوني يقوم على أساس قذيفة MD-600 الفرنسية. ومما يثير السخرية أن فرنسا تسكب دموع التماسيح تحسراً على انتشاراً القذائف في المنطقة.

ومن الأمثلة الواضحة الأخرى لسجل فرنسا في عدم الامتثال مساعدتها نظام الديكتاتور صدام حسين خلال السنوات الثماني من الحرب المفروضة على إيران، التي سأتطرق إليها بتفاصيل أوفى في بياني في المناقشة المواضيعية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت العديد من الوفود الكلام عملاً بحق الرد. سأدعوها للقيام بذلك في بداية جلستنا المقبلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.